جامعة النجاح الوطنية

مركز دراسات الهجرة القسرية

اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو التوجهات السياسية
بعد مؤتمر مدريد ١٩٩١ واتفاقية اوسلو ١٩٩٣

عدنان ادريس

ديسمبر /كانون اول ١٩٩٦

جدول (١) : Table (1)

تفاصيل وخصائص العينة الاجمالية

Sample Grand Properties and Details

النسبة المئوية (٥) Percentage (%)	العدد Naumber	التفاصيل Details		المتغيرات Variables
49.5	١٨٥	$16 \leq x \leq 29$		العمر Age
47.9	١٧٩	$29 < x$		
2.6	١٠	غير معرف Unknown		
44.4	166	متزوج Married	ذكر Male	الجنس Gender
31.6	١١٨	اعزب Unmarried		
1.0	٤	ارمل Widower		
13.9	٥٢	متزوجة Married	انثى Female	
8.3	٣١	عزباء Unmarried		
0.8	٣	ارملة Widow		
7.0	26	Less than 100 JD		الدخل الشهري Monthly Income
10.4	39	100 JD دينار اردني		
30.5	114	200 J D دينار اردني		
52.1	195	300 JD دينار اردني		
41.2	154	عامل /عاملة Worker		العمل Profession
18.2	68	موظف /موظفة Employee		
8.3	31	طالب/طالبة Student		
32.3	121	عاطل/عاطلة عن العمل Unemployed		
23.5	88	سادس ابتدائي فما دون Elementary stage or below		المؤهل العلمي Qualification
34.2	128	المرحلة الثانوية Secondary stageتعليم		
33.9	127	عالي Higher Education		
8.4	31	غير ذلك Else		
36.7	137	موجودة Existing		البلدة الأصلية Origin
44.6	167	مدمرة Distroyed		
18.7	70	غير معروف Unknown		
41.7	156	يملك ارضا مع اثبات ملكية Owns a land and have a proof		ملكية الاراضي في البلدة الاصلية Ownership of land in town of origin
35.8	134	يملك ارضا دون اثبات ملكية Owns a land but have no proof		
9.9	37	لا يملك ارضا Does not own a land		
12.6	47	لا يعرف **Does not know**		

بسم الله الرحمن الرحيم

اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو التوجهات السياسية بعد مؤتمر مدريد ١٩٩١ واتفاقية أوسلو ١٩٩٣

(دراســــــة بالعينـــــة)

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الاول

١:١. مقدمة :

لقد كان عام ١٩٤٨م في فلسطين هو عام الانفجار الكبير الذي سبقته انفجارات كثيرة جزئيه . وكان ايضاً عام المشكلة الكبرة التي سبقتها وتراكمت قبلها مشكلات عدة . وفي الحقيقة فقد كان عام ١٩٤٨م هو بداية لمرحلة جديدة اكثر ضراوة وعمقاً في مراحل الصراع القديم في هذه المنطقة القديمة في العالم .

شهد عام ١٩٤٨م رحيل الانتداب البريطاني في فلسطين ، ذلك الانتداب الذي جسد رغبة الحكومة البريطانية وعصبة الامم في تمهيد الطريق " لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين" . وشهد العام نفسه المزيد من الاشتباكات واعمال العنف بين المهاجرين اليهود الذين انخرطوا في العصابات الصهيونية التي أخذت في الانتظام والتحول كجيش نظامي حسن التدريب والتسليح من جهة ، وجموع الشعب الفلسطيني اصحاب الارض الاصليين ، الذين فرضت عليهم قوانين جائرة جردتهم من كل اسباب القوة والدفاع عن النفس ، من الجهة الاخرى .

وفي نفس العام والاعوام التي تلت ، حل بفلسطين خراب كبير ، دمرت خلاله قرى فلسطينية بأكملها ، واجزاء من مدن اخرى وتعرضت جموع الفلسطينيين المغلوبين على امرهم للذبح والقتل والجوع والمرض والخوف والتشرد . وهكذا حل بأهل فلسطين العرب من مسلمين ومسيحين على حد سواء ، نكبة فظيعة قلما شهد التاريخ الحديث مثيلاً لها .

نفذت العصابات الصهيونية مخططاتها بصورة منهجية ومدروسة ، منذ البداية . وتمثل ذلك في احتلال الاراضي الفلسطينية بقوة السلاح واقتلاع اصحابها منها ، والسيطرة على ممتلكاتهم فيها . لم تكتف العصابات الصهيونية بالمساحة التي خصصها قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ١٨١ ، لاقامة الدولة اليهودية عليها ، وانما عملت بالحرب والقسر على ضم اجزاء اخرى اليها ، لتحقيق التواصل الجغرافي والسكاني والاستراتيجي للدولة اليهودية الحلم . ان الحلم الصهيوني يرى ان دولة اليهود يجب ان تكون خالصة لليهود ، " نقية العرق " احادية القومية وغير مختلطة.

في كتابه الدولة اليهودية يقول ثيودور هرتسل : " اذا اردنا اليوم ان نقوم بتأسيس بلد معين، ينبغي علينا ان لا نلتزم بنفس الخصائص ، التي كانت الامكانية الوحيدة منذ الاف السنين، ويكون من فادح الخطأ العودة الى نفس مستوى الدرجات الحضارية القديمة كما كان يريد بعض الصهاينة ، فاذا اردنا مثلاً ان نطهر ارضاً من الحيوانات المفترسة فسوف لن نفعل كما فعل الاوروبيون في القرن الخامس ، حيث لن نحمل رماحنا ونطارد الدببة ، بل سنقوم بعملية صيد ممتعة ، ندفع الحيوانات المفترسة للتجمع في مكان ما ومن ثم نلقي فيما بينها يعض القنابل "[1] . ويقول في موقع آخر : " في الوقت الذي اريد فيه بناء بيت جديد بمكان قديم عليّ ان اقوم بالهدم في البداية ومن ثم البناء .... "[2]

استخدمت العصابات الصهيونية المذابح والقتل الجماعي والحرب النفسية ، والتخويف ، والضغوطات الاقتصادية " والقانونية " ، والحصار والتهديد ، وحتى الشاحنات لنقل وترحيل الفلسطيني وإلقائهم بعيداً او خارج حدود التواصل الاستيطاني الجغرافي الصهيوني . حقاً لقد تم تنفيذ المشروع الصهيوني وفق مخطط ومنهجية ومراحل مبرمجة نفذت على الاصعدة السياسية والعسكرية والجغرافية والبشرية السكانية والقانونية والاقتصادية والنفسية .

ان نشوء قضية اللاجئين على هذه الخلفية الصراعية ، جعل منها قضية معقدة وسبباً من اسباب التفجر الاساسية ليس في فلسطين وحدها وانما في البلاد العربية المحيطة

بها والتي تأثرت ليس بموجات اللاجئين فقط وانما بجوهر المشروع الصهيوني التوسعي ذاته.

ان مسألة اللاجئين هي جوهر القضية الفلسطينية حسب تقدير معظم الباحثين ، والقضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي–الصهيوني . وان حل هذه المسألة ، يتطلب دراسة متعمقة لخلفياتها مجتمعة وليس بالاقتصار على تقديم مبادرات او مشروعات حلول سياسية عامة او كلية تقدمها الدول او المنظمات الدولية المعنية . ومن هنا فاننا نرى بأن دراسة دور اللاجئين ومواقفهم عبر المراحل المختلفة من هذا الصراع ، هي من الاهمية بمكان ، بالرغم من انها لم تحظ بالدراسة الكافية عبر السنوات الماضية .

ولا يحتاج المرء الى كثير عناء ليؤكد على خصوصية حياة ومواقف اللاجئين الفلسطينيين – وخصوصاً هذه الايام – التي تجعل من مساواتهم بغيرهم من القطاعات الاجتماعية الفلسطينية الاخرى ، ضرباً من الخطأ الاكاديمي والسياسي ايضاً . وذلك بالرغم من تماثل وربما تتطابق المواقف المصيرية والاساسية العامة لكافة شرائح الشعب الفلسطيني. ان التجربة التي مر بها اللاجئون الفلسطينيون منذ تهجيرهم عن مدنهم وقراهم وما عانوه من ذل وتشرد وفقدان للارض والكرامة ، ومعيشة بائسة في مخيمات اللاجئين ، جعلتهم يتميزون بموقفهم السياسي وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية[3] . ان الحل العادل بالنسبة لهم هو بالتالي الذي يعيد لهم حقوقهم المسلوبة وكرامتهم المهدورة. والعودة الى ديارهم في هذا السياق تشكل على مايبدو كلمة السر التي تتناقلها الاجيال ، فهي بالنسبة لهم تعني استعادة الارض والحق والشرف والكرامة وازالة للغبن والظلم التاريخي الذي لحق بهم في فترة حالكة السواد من الزمن .

واخيراً فان زيادة عدد اللاجئين الفلسطينيين من حوالي ٨٠٠ الف لاجيء عام 1948 الى حوالي ٣.٣ مليون لاجيء مسجل لدى وكالة الغوث الدولية ، (الاونروا UNRWA)حسب احصائيات عام ١٩٩٥ *، يشير الى ان حجم هذه المشكلة قد تضاعف حوالي اربع مرات ، وهذه هي الزاوية الواقعية التي يتوجب رؤية هذه المشكلة من خلالها ، وبالتالي العمل على حلها وفقاً لذلك بمعنى ان اجراء دراسات مبينة على عينات صغيرة الحجم اوكبيرة مهما حملت معها نتائج ، يجب الاّ تنسي الجميع الحقائق الموضوعية القائمة على الارض .

* تقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٦، ص ٧٥

في هذه الدراسة المسحية المحدودة ، محاولة للتعرف على بعض اتجاهات ومواقف اللاجئين السياسية غداة التوقيع على اتفاقية اوسلو ، (أ+ب) . ومن خلالها يأمل الباحث ان يكون قد وفق في الوقوف على اتجاهات ومواقف جزء بسيط من اللاجئين الفلسطينيين ، املاً ألاّ يطول الوقت حتى يتمكن اللاجئون الفلسطينيون كافة في شتى اماكن تواجدهم ، من ممارسة حقهم في العودة الى ديارهم ووطنهم وفي تقرير مصيرهم ، او بكلمة في احقاق العدل والانصاف .

٢:١. خلفية هذه الدراسة :

لعل من المنطق اثارة سؤال بصدد جدوى ودور مثل هذه الدراسة الاستطلاعية لاراء ومواقف اللاجئين الفلسطينيين من التطورات الراهنة ، وهل بوسع هكذا دراسة او مثيلاتها من الدراسات المحدودة ، ان تقترح حلاً لقضية كبيرة وتاريخية معقدة كقضية اللاجئين الفلسطينيين؟

ان الاجابة الحاسمة على هذا السؤال الاخير هي بالقطع لا ! والسبب في ذلك واضح وهو ان المصداقية الاكاديمية لنتائج دراسة محدودة لعينة لا تزيد عن ٥% من مجموع مجتمع الهدف Tartget Population (وهي نفس النسبة المطبقة على عينة هذه الدراسة)، هي بحد ذاتها مصداقية محدودة ، بالرغم مما يمكنها ان تحمله من دلالات احصائية محدودة.فانه لا يمكن اعتبارها ذات دلاله سياسية نهائية.

اذن لماذا هذه الدراسة ؟ وما هو دورها وجدواها ؟

منذ انعقاد مؤتمر مدريد " للسلام في الشرق الأوسط " عام ١٩٩١م، اخذت وسائل الاعلام المختلفة بالحديث عن مناخ " المصالحة التاريخية " في المنطقة ، بهذا القدر او ذاك. وجاءت رسالة الدعوة والتطمينات الامريكية لمختلف الاطراف لتؤكد على ان الحل سيرتكز – من بين اشياء اخرى – على مبادلة الارض بالسلام، والاتفاق على تنفيذ الحل على مراحل وصولا الى الحل النهائي الذي يتضمن انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة واعطاء الفلسطينيين قدراً ملموساً من السيطرة على شؤونهم و حقوقهم الاقتصادية والسياسية واليومية ، واخيراً تنفيذ قراري مجلس الامن الدولي رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ . ولهذا الغرض فقد تم تشكيل الوفود التفاوضية للبدء بمفاوضات بين الاطراف بحيث قسمت الوفود الى قسمين رئيسين : احدهما سميّ بوفد المفاوضات الثنائية لبحث

المسائل الثنائية بين الاطراف العربية من جهة والطرف الاسرائيلي من الجهة الاخرى كل على حدة ، والآخر سميّ بوفد المفاوضات المتعددة الاطراف لبحث المسائل ذات الصفة او الاهتمام الاقليمي كالبيئة والمياه والتسليح وما الى ذلك . وقد ادرج ملف اللاجئين في اطار المفاوضات المتعددة الاطراف.

عقدت الوفود الثنائية والمتعددة عدة جولات تفاوضية ، ولكنها جميعاً كانت تسير الى طريق مسدودة . وقد كانت اشبه بجولات تطبيعية اعلامية نفسية ، وجولات لجس النبض اكثر منها جولات تفاوض حقيقي . وفيما يتعلق بأعمال لجنة اللاجئين كما اسميت في المفاوضات المتعددة الاطراف ، فقد كانت اشبه ما يكون بمحفل اكاديمي عني بالتركيز على تقديم دراسات وابحاث ورؤى مختلفة غلب عليها الطابع الاكاديمي . [4]

وقد كان الطريق المسدود واضحاً منذ جلستيها الاولى والثانية ، حين قاطع الطرف الاسرائيلي الجلسة الاولى ، ولدى طرح كل طرف لموقفة . ففي الوقت الذي طالب الوفد الفلسطيني باعتماد قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ كاطار مرجعي لاعمال اللجنة ، عارض الوفد الاسرائيلي ذلك واصر بدلا من ذلك على طرح موضوعات تتعلق بتحسين اوضاع اللاجئين في مخيماتهم ، وبالتالي خرج البيان الصحفي الختامي ليحمل هذين الموقفين المتناقضين معاً . [5]

وبالرغم من مرور وقت ليس بالقصير منذ بدء تلك المفاوضات فلم يشعر اللاجئون انفسهم باي تغير في اوضاعهم السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية فبدأ الاحباط وخيبة الامل تعتمل في صفوفهم . بين استطلاع للرأي أجري بعد مضيّ ثلاثة اعوام على انعقاد مؤتمر مدريد ان " سكان المخيمات يشعرون اكثر من غيرهم بسوء الاوضاع الاقتصادية حيث صرح بذلك ٥٠.٥% منهم وأوضح ٤٥.٤% من اللاجئين (من العينة المختارة) ان أوضاعهم الاقتصادية قد ساءت " [6]

وفي شهر ايلول / سبتمبر من عام ١٩٩٣ ، كان قد اعلن عن التوصل لاتفاق سريّ في العاصمة النرويجية اوسلو بين مفاوضين فلسطينيين وآخرين اسرائيليين ، جرى برعاية نرويجية وسميّ باتفاق " اعلان مبادىء" بين الطرفين ، وجرى توقيعه في واشنطن برعاية امريكية .

كان التوصل لهذا الاتفاق بمثابة الاعلان عن انتهاء اعمال الوفود التفاوضية ، وبخاصة الوفود الثنائية الفلسطينية والاسرائيلية ، إذ بدأت منذ ذلك الوقت مفاوضات مباشرة بين منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) والحكومة الاسرائيلية ، اللتان تبادلتا رسائل

الاعتراف ، وكثفتا الاتصالات والمباحثات . وسرعان ما اعلن عن التوصل لاتفاقية بنقل مبكرللسلطات الى م.ت.ف وعن عودة رئيسها (ياسر عرفات) الى غزة واريحا ، فيما عرف لاحقاً باتفاق القاهرة للعام ١٩٩٤ .

وبعد انتهاء الفترة الاحتفالية القصيرة المفعمة بالعواطف والآمال الكبيرة ، وبعد عام واحد تقريباً بدأت موجة جديدة من اعمال العنف في اجتياح المنطقة من جديد ، حاملة معها بداية لمرحلة جديدة من الشكوك الراسخة أصلاً في النفوس ، والتي لم تستطيع ما اسميت في الاتفاقية "باجراءات بناء الثقة " (والتي لم تنفذها الحكومة الاسرائيلية)، زعزتها من مرابضها.

وبالرغم من هذه الاجواء المشحونة والمتوترة فقد جرى توقيع اتفاق طابا عام ١٩٩٥ والذي عرف باتفاق اوسلو "ب" كذلك ، كما جرى على وجه السرعة "اعادة انتشار" للقوات الاسرائيلية من بضع مدن فلسطينية في الضفة الغربية، (فضلاً عن غزه) وكذلك اجريت الانتخابات الفلسطينية للمجلس (التشريعي) الفلسطيني للحكم الذاتي في مطلع عام ١٩٩٦ . ولكن هذا كله لم يكن خال من مشاعر القلق والمخاوف .

لقد انكب الفلسطينيون – في ظل هذه الاجواء – على قراءة ما رشح من بنود اتفاق اعلان المبادىء وما تلاه من اتفاقيات ، وراقبوا كذلك كل التحركات التي اعقبت ذلك عن كثب ، وقد يقال هنا بأنهم رؤوا طائرة رئيسهم ياسر عرفات تحط على أرض غزة ، قبل قراءتهم لكامل بنود الاتفاق . ومع توافر نصوص الاتفاق – فيما بعد – سارعت فصائل المعارضة الفلسطينية بانتقاده واتهامه بالاشتمال على بنود سريّه . ومع قراءته بتعمق من قبل الفلسطينيين شهد الشارع الفلسطيني انقساماً واضحاً في صفوف ابنائه بين مؤيد بتحفظ ومعارض بشدة . وفي الحقيقة فانه لا يوجد هناك من يجرؤ على القول بأن ثمة من يؤيد الاتفاق بقوة ، لا بل ان مهندسي الاتفاق انفسهم كانوا قد غابوا عن الانظار وعن مواجهة الصحافة ووسائل الاعلام بشكل ملفت للنظر .

في هذه الاجواء بدأ اللاجئون الفلسطينيون اكثر من غيرهم ، في التعبير عن مشاعرهم بالشك والخوف والقلق ، وقد صدرت عدة تصريحات بذلك تقول بأن اللاجئين هم الخاسر الاكبر من هذا الاتفاق .

وفي مواجهة الاحتمالات والتوقعات المختلفة ، اخذ اللاجئون يعقد الاجتماعات وتدارس الموقف، والدعوى الى التحرك واخذ زمام المبادرة . وكذلك بدأوا بتأسيس تشكيلات جديدة والدعوة الى عقد ندوات وايام دراسية ومؤتمرات عامة للاجئين ، كما كتبت

عشرات المقالات في الصحف غلب عليها جميعاً الطابع السياسي ، وفيها عبر اللاجئون عن مشاعر القلق والاحباط وخيبة الامل التي تجتاحهم . وفي هذا السياق كانت انتخابات يناير ١٩٩٦ مناسبة لاجراء نقاشات ساخنة في اوساط اللاجئين انفسهم ، بينت مدى عمق انقسامهم بشأن الموقف من اتفاق اوسلو ، وبشأن تاثيرات مشاركتهم في الانتخابات العامة المقترحة في الاتفاق على مستقبل حقوقهم، وذلك كما سنرى لاحقاً.

١:٣. أهداف الدراسة :

تتوخى هذه الدراسة تحقيق الاهداف التالية :

١. التعرف على المواقف السياسيه للاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية بصدد المسائل المطروحة حالياً والمطروحة مستقبلاً .
٢. التعرف بشكل دقيق على مدى رضا اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية عن سير المفاوضات الحالية .
٣. التعرف على رؤية اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية لمستقبل حل مسألة اللاجئين .
٤. التعرف على اسباب قلق اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية بشأن قضاياهم.
٥. التعرف على كيفية تقييم اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية لاداء المفاوضين الفلسطينيين واداء (م.ت.ف.) السياسي.

وقد حاولت الدراسة التعرف على مواقف اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية من : اتفاق أوسلو، ومن انتخابات يناير ١٩٩٦ ، واداء م.ت. ف والوفد المفاوض عن قضية اللاجئين ، واداء وكالة الغوث الدولية ومستوى خدماتها ومدى تؤثر نظرتهم لحقوقهم في هذه المرحلة المتغيرة من تاريخ قضية الشعب الفلسطيني .

١:٤. طريقة البحث :

١:٤:١. جمع المعلومات :

لقد تم جمع المعلومات بشكل رئيسي من خلال توزيع الاستمارة المعدة (انظر ملحق رقم (5)) على أفراد عينة عشوائية في المجتمع المبحوث . وقد تم تصميم هذه الاستمارة بحيث تناسب طبيعة الدراسة وأهدافها وخصوصية المجتمع المبحوث .

بلغ مجموع الاستمارات الموزعة ٤٠٠ استمارة ، تم توزيعها على " ٥ " مخيمات في الضفة الغربية . أما عدد الاستمارات المعادة والتي تم تعبأتها فعليا وبشكل صحيح من قبل المبحوثين ، والتي تم افراغها فقد بلغ ٣٧٤ استمارة .

٢:٤:١. مجتمع البحث :

أ. لقد كان الهدف الاساسي لهذه الدراسة هو بحث اتجاهات اللاجئين في الضفة الغربية ، غير ان عدم توفر الامكانيات (المادية اساساً) حال دون ذلك ، وعوضاً عنه فقد تم اقتصار مجتمع البحث على عينة من مخيمات الضفة الغربية .

ب. في اختيار " عينة " مخيمات الضفة الغربية راعى الباحث جملة من الاعتبارات من شأنها شمول اكبر قدر ممكن من الاختلاف بين طبيعة هذه المخيمات ، وبشكل خاص فقد تم مراعاة الموقع الجغرافي ، فضلاً عن مراعاة " نمط " الحياة السائد في تلك المخيمات المختارة .

لقد تم اختيار خمس مخيمات موزعة جعرافيا من شمال الصفة الغربية الى وسطها وجنوبها . كما تم اختيار كل منها بحيث يمتاز بسمة محددة من حيث نمط حياته السائد "زراعي" كان ام " مدني – حضري " (انه من الصعب وربما كان خطأ اكاديمياً المغامرة بتصنيف مجتمعات ذات طبيعة خاصة جداً كالمخيمات على أنها زراعية أو صناعية او حضرية ، او ما الى ذلك من تصنيفات علم الاجتماع الكلاسيكية).

وعلى اي حال ، فقد تم اختيار المخيمات الخيمات الخمس وفقاً للاعتبارات الآنفة الذكر كما يلي :

المخيم	الموقع الجغرافي	نمط الحياة السائد	اعتبارات اخرى
نور شمس	شمال الضفة الغربية	" شبه زراعي "	ملاصقته للخط الاخضر
الفارعة	" " "	" زراعي "	بعيد عن مراكز المدن
عسكر (القديم)	شمال الضفة الغربية	" حضري "	مستقل نسبياً عن مراكز المدن

الجلزون	وسط الضفة الغربية	" حضري "	قريب من مراكز المدن
العروب	جنوب الضفة الغربية	" شبه زراعي "	مستقل نسبياً عن مراكز المدن

جـ . نسبة عينة المخيمات الى العدد الكلي للمخيمات :

يبلغ عدد المخيمات في الضفة الغربية تسعة عشر مخيماً موزعة على شمال الضفة الغربية (٧مخيمات) ووسطها (٧ مخيمات) وجنوبها (٥ مخيمات) . وبهذا فان نسبة عينة عدد المخيمات المختارة تبلغ ٢٦.٣% تقريباً من عدد مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية.

٣:٤:١. العينة المختارة للدراسة :

أ) بأخذ ما ورد في ٢/ب اعلاه بعين الاعتبار ، فانه يمكن اعتبار العنية كعينة " طبقية عشوائية " .

ب) بالنظر الى أن هذه الدراسة تستهدف الوقوف على اتجاهات اللاجئين السياسية وخصوصاً فيما يتعلق بالقضايا الاساسية والمصيرية ، وبالأخذ بعين الاعتبار ، المستوى العمري للمبحوثين (١٦ سنة فأكثر) ، فقد تم اتخاذ اعداد العائلات (او الوحدات السكنية) كأساس لاشتقاق العينة المبحوثة (من المعروف ان الوحده السكنيه في المخيم تشغلها عائله واحده).

جـ) سعياً وراء تحقيق العشوائية " المطلقة " في اختيار أفراد العينة ، فقد تم اعتماد جداول الارقام العشوائية في ذلك وهذا سبب آخر في اختيار الوحدات السكنية ، بدلا من الناس ، في اشتقاق افراد العينة. والمخيمات بطبيعتها العمرانية التخطيطية مصممة على اساس انها عبارة عن " بلوكات " سكنية مقسمة الى صفوف كل منها يحتوي على وحدات متجاورة وهي مرقمة بالأصل من قبل الاونروا . وفي حالة عدم وضوح الارقام فقد لجأ فريق البحث الى إعادة الترقيم بصورة نظرية ، ثم جرى اختيار الوحدات تبعاً لذلك بموجب جدول الارقام العشوائية .

د) **حجم العينة حسب المخيم :**

جدول (٢)

اعداد الاستثمارات حسب المخيم وتعداد أسره

المخيم	الاستمارات المعادة الصالحة	نسبة الاستمارات المئوية بالنسبة لعدد الاسر %	عدد الوحدات السكنية (الاسر)	تعداد اللاجئين
نور شمس	٨٢	%٥.٧	١٤٣١	٦٦١٣
الفارعة	٦٨	%٥.٥	١٢٢٨	٥٤٣٢
عسكر (القديم)	٦٤	%٤.٩٩	١٢٨٢	٥٣٨٤
الجلزون	٨٤	%٤.٩٩	١٦٨٢	٥٣٨٤
الغروب	٧٦	%٤.٩٤	١٥٣٨	٦٩٢٢
المجموع	٣٧٤		٧١٦١	٣١٥٧٠

المصدر : احصائيات مكتب مدير الخدمات في كل من المخيمات المذكورة اعلاه .

هـ) **حجم العينة الاجمالي في المخيمات المبحوثة :**

بالنظر الى المخيمات الخمس المختارة كمجتمع للبحث ، فان حجم العينة في هذه الحالة هو ٥% تقريباً . وعموماً فانه سيتم تعميم النتائج على هذا الاساس دائماً وهذا امر طبيعي طالما كان المبحوثون هم اللاجئون ، الذي توزعوا لعامل الصدفة او عوامل لا إراديه اخرى ، على عدة مخيمات منتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة والاردن ولبنان وسوريا .

١:٤:٤. الاطار الزماني للدراسة :

لقد تم تعبأة استمارة البحث من قبل المجتمع المبحوث ، خلال الفترة من أوائل شهر ايار ١٩٩٦ وحتى نهايته تقريباً ، وتحديداً قبل الاعلان عن نتائج الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة .

١:٤:٥. الاختبارات التجريبية الاولية Pre-Test وهامش الخطأ :

لقد تم تنقيح استمارة البحث في مرحلتين ، الاولى نظرية من خلال مراجعتها مع ادراة مركز دراسات الهجرة القسرية في الجامعة ، والثانية من خلال توزيع (٢٠) استمارة بحث تجريبية أولية على (٢٠) طالباً من اللاجئين الذين يسكنون المخيمات من طلبة الجامعة ، تمّ في نهايتها استخلاص العبرة وتعديل صياغة بعض الاسئلة واضافة البعض الاخر، لتصبح اكثر وضوحاً واذا ما افترضنا سلامة اسلوب المعاينة تقريبياً فانه يمكن القول بأن نسبة خطأ المعاينة Sampling Error تكاد لا تذكر. اما نسبة الاخطاء الاخرى NonSampling Errors (مثل اخطاء في تعبأة الاستمارات ، او ترك بعض الاسئلة بدون اجابة من قبل المبحوث ..... الخ) فانها بحدود ٣%.

الفصل الثاني
(الفلسطينيون والمتغيرات السياسية)

١:٢. خلفية عامة :

لقد اعتاد اللاجئون الفلسطينيون الشك والارتياب في المبادرات السياسية الوافدة اليهم من خارج دائرتهم . وفي الحقيقة فان صاحب الحق لا يستطيع التقدم بمبادرات سوى إلحاحه على استعادة حقوقه المسلوبة . وقد اعتبر الفلسطينيون عموماً بأن المبادرات السياسية الوافدة اليهم مبادرات غير منصفة وصادرة عن اطراف غير صديقة . ولا يوجد لديهم ادنى شك في تواطىء الغرب في موافقة مع المشروع الصهيوني .

كانت مواقف الفلسطينيين عموماً واللاجئون بشكل خاص من تلك المواقف والمبادرات، هي الرفض والمقاطعة وعدم التجاوب معها او المشاركة فيها ، ولهذا كان نصيبها جميعاً الفشل .

رفض الفلسطينيون وعد بلفور لعام ١٩١٧ ورفضوا الكتاب الابيض ١٩٢٢ و ١٩٣٩ .. وقرار التقسيم لعام ١٩٤٧ في حينه. وارتابوا منذ البداية في سياسة وكالة الغوث الدولية (الاونروا) ورفض الفلسطينيون بشكل قاطع كافة مشروعات التوطين التي عرضت عليهم او على حكومات عربية في المنطقة. وكذلك وقف الفلسطينيون مواقف رافضة من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ورفضوا اعتبار قضيتهم بمثابة قضية لاجئين وحسب. وكذلك شككوا في مواقف ومصداقية هيئة الامم المتحدة ذاتها، واعتبروها مؤسسة تهيمن عليها الارادة الغربية والصهيونية غير الصديقة. وفيما بعد رفض الفلسطينيون مبادرة روجرز للعام ١٩٦٩ – ١٩٧٠، وأيدوا حرب اكتوبر /تشرين عام ١٩٧٣ ولكنهم رفضوا نتائجها السياسية المتمثلة في اتفاقيتي فك الاشتباك الاول عام ١٩٧٤ والثاني عام ١٩٧٥. ورفضوا بعد ذلك اتفاقيات كامب ديفيد لعام ١٩٧٨، ورفضوا نتائج مؤتمر قمة فاس الاولى لعام ١٩٨١، غير انهم تفاعلوا بحذر مع نتائج قمة فاس الثانية لعام ١٩٨٢ التي اعقبت الاعلان عن مبادرة الرئيس الامريكي الاسبق ريغان باسبوع واحد.

لقد دفع الفلسطينيون ثمنا قاسيا في كل مرة وعبر كافة هذه المراحل. فأقيمت "دولة اسرائيل" على ٥٤% في البداية ثم توسعت على ٧٨% من الارض الفلسطينية لاحقا. وهجروا من مدنهم وقراهم وأراضيهم الى منافي قريبه وبعيده وتعرضوا للمذابح الجماعية ليصبحوا لاجئين بلا دولة او جنسية او حقوق او كرامة. كما دفع الفلسطينيون ثمنا باهظا بعد

عام ١٩٧٠ وبعد عام ١٩٧٥ في الاردن وسوريا ولبنان ، مازالت آثاره النفسية والسياسية ماثلة حتى يومنا هذا.

وقد كان من الواضح بعد نكبة عام ١٩٤٨، ومنذ ان تحول غالبية الشعب الفلسطيني الى لاجئين، أنه لم يعد لدى الفلسطينيين ما يخسرونه جراء معارضتهم السياسية، سوى ذلهم وخيامهم كما عبروا عن ذلك. وقد كانت هذه هي الأرضية المادية لنشوء المقاومة الفلسطينية المعاصرة .

أدت مقاومة الشعب الفلسطيني لمحاولة تطبيق الشق الفلسطيني من اتفاقيات كامب ديفيد (الحكم الاداري الذاتي المقترح) وتصديه لسياسة الاستيطان التي شرع بتنفيذها على نطاق واسع ذي طابع استراتيجي، تكتل الليكود بقيادة مناحيم بيغن منذ عام ١٩٨٠، ورفض م . ت . ف من جهة اخرى، لمبادرات سياسية اخرى، ادت مع عوامل اخرى، الى العدوان الاسرائيلي عام ١٩٨٢ على لبنان تحت شعار "تحقيق سلامة الجليل واجتثاث البناء التحتي للمقاومة الفلسطينية المسلحة" والذي استمر ثلاثة اشهر، لينتهي بمجازر جديدة في صبرا وشاتيلا راح ضحيتها المئات من الضحايا، واحتلال اجزاء من جنوب لبنان. وفي عام ١٩٨٥ بدأ حصار جديد للشعب الفلسطيني في لبنان (فيما عرف بحرب المخيمات) وفي الأرض المحتلة ضد م. ت . ف وأنصارها (الشعب الفلسطيني). فأعادت الحكومة الاسرائيلية فرض قانون الاعتقال الاداري والابعاد بحق الفلسطينيين، وشددت من استخدام سياسة "القبضة الحديدية" على الاراضي المحتلة.

وفي شباط /فبراير من عام ١٩٨٥ وقع اتفاق عمان بين الاردن و م. ت. ف ، الذي لم يكمل سنة كاملة لينتهي بالالغاء.

انتهت هذه المرحلة ببدء الحديث عن مؤتمر تنمية عالمي لتنمية الأراضي الفلسطينية دعا اليه الاردن، وذلك قبل الحديث او قبل وجود امكانية جدية او حقيقية للتوصل الى حل سياسي محدد لمصير الاراضي التي تخضع للاحتلال الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧. وأسست وزارة لشؤون الارض المحتلة في الاردن، فيما بدا أنه التطبيق العملي لما سمي انذاك بسياسة "التقاسم الوظيفي" بين الاردنيين والاسرائيليين او ما عرف ايضا "بالخيار الاردني". ولكن هذا "الخيار" فشل فشلا ذريعا.

جاء مؤتمر القمة العربي أواخر العام ١٩٨٧ واجتماع ريغان – غورباتشوف في نفس العام، واللذان اهملا بشكل ملفت للنظر ذكر القضية الفلسطينية. وهنا بلغت خيبة الامل الفلسطيني الشعبي اوجها ولم يمض وقت طويل حتى توافرت بعض المعطيات والمؤثرات،

محليا وعالميا، لتشكل الأرضيةالنفسية لانفجار الاحباط الفلسطيني العارم. وهنا شعر الفلسطينيون مرة اخرى انهم لن يخسروا شيئا ان هم قاموا وانتفضوا لا سماع العالم صوتهم.

وما لبثت ان توافرت بعض الاسباب المباشرة حتى اندلعت انتفاضة شعبية عارمة استمرت بشكل شبه متواصل وشبه يومي لاكثر من 5 سنوات باندفاع لم يسبق له مثيل في العالم قاطبة. طور الفلسطينيون خلال انتفاضتهم غير المسلحة، خطابهم السياسي والاعلامي فضلا عن تحقيقهم على ارض الواقع اشكالا من الاستقلال السياسي والاقتصادي النسبي. لقد عول الفلسطينيون على انتفاضتهم الشيء الكثير ورؤا فيها مدخلهم لاستعادة حقوقهم السياسية وفي مقدمتها تحقيق حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينة المستقلة بعاصمتها القدس. (وهي بالمناسبة الشعارات التي لم يتحقق اي منها حتى الان، وهي نفسها تقريبا الموضوعات المؤجلة لمفاوضات المرحلة النهائية) . ولتحقيق بداية حلمهم القومي الذي عانوا وضحوا من اجله طويلا، فانهم اصاغوا وثيقة عرفت "بوثيقة الاستقلال".

وباختصار فانه يمكن القول بأن الانتفاضة الفلسطينية أضحت الشغل الشاغل للناس هنا وفي اوساط عديده من العالم على مدى ما يقارب ٥ سنوات متواصلة، من (١٩٨٧-١٩٩٢) ازدادت خلالها عزلة اسرائيل دوليا، وتعززت فيها آمال الشعب الفلسطيني بتحقيق حل عادل ومشرف لقضيته التي جاهر العالم بتجاهلها ومحاولة القفز عليها. لقد أعادت الانتفاضة زمام المبادرة السياسية الى أيدي الشعب الفلسطيني بصورة تحظى بالتأييد الدولي ربما لأول مرة في تاريخه كما حدث اثناءها، وأعادت اليه الاحساس بكرامته الوطنية.

خلال السنوات الثلاث الاولى من الانتفاضة حدثت جملة من المتغيرات السياسية المذهلة في العالم كان اهمها انهيار كتلة الدول الاشتراكية تباعا، حتى وصل الأمر الى انهيار النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي نفسه. وفي صيف عام ١٩٩٠ احتل العراق الكويت مفجرا بذلك أزمة دولية خطيرة ما زالت آثارها وتداعياتها ماثلة ومخيمة على المنطقة حتى يومنا هذا.

تعززت زعامة امريكا العالمية بعد حرب الخليج الاخيرة وبدأ الرئيس الامريكي بوش يتحدث بكثافة عن "نظام عالمي جديد" غير واضح المعالم، وعن انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وأخيرا طرح مبادرته المعروفة باسمه في شهر آذار/ مارس ١٩٩١ في الكونغرس الامريكي، تحدث فيها عن "اختباري العدالة والأمن" في سلام الشرق الاوسط . لقد دفعت الولايات المتحدة أطراف المنطقة هذه المرة دفعا الى مؤتمر

مدريد، ووجهت الى الاطراف المعنية الدعوة لحضـــوره ووثيقـــة اخـــرى عرفـــت بوثيقـــة التطمينات الامريكية لكل طرف على حدة ..

تفاعل الشعب الفلسطيني مع التوجه نحو السلام، ولم يكن لديه اي شعور بأنه يتوجه الى مدريد لأنه هزم في معركة عسكرية او في مواجهة سياسية مع هذا الطرف او ذاك، بـــل على العكس من ذلك جاء انعقاد مـــؤتمر مدريـــد والانتفاضـــة الفلســـطينية تحـــرز تقـــدما، والاسرائيليون يتراجعون اقتصاديا وسياسيا وبلغت خسائرهم وانقساماتهم حدا لم تبلغه من قبل ! وبكلمة فانه يمكن القول بان الشعب الفلسطيني قد توجه وهو غير محاط بمشـــاعر فقـــدان الكرامة الوطنية او مطأطأ للرأس. وفي الحقيقة فان ما عرف "بمبادرة الســـلام الفلســـطينية " التي قدمها الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في صيف عام ١٩٨٨ في جنيف ، هي الاســـبق من مبادرة بوش. لقد استندت تلك المبادرة على قرارات المجلس الوطني في نفس العام والى وثيقة اعلان الاستقلال، المتضمنة للحقوق الوطنية الفلسطينية الأساسية.

ان القرار الفلسطيني بالتوجه الى مدريد جاء مرتكزا ومستندا الى مبـــادرة الســـلام الفلسطينية، أي مبادرة عام ١٩٨٨م .

وأخيرا فلعله يمكن ملاحظة انها المرة الاولى التي يتوجه فيها الفلسطينيون بمبادرة سلام، و / أو يتفاعلون "ايجابيا" مع مثلها، بذلك الشكل الذي لم يخلو من حماسة، كما لاحـــظ ذلك كافة المراقبين. ترى ما السبب في ذلك ؟

٢:٢. فرضيات للدراسة :

في تحليلنا نرى انه يمكن تفسير هذا الموقف "الفلسطيني" وربما غيره من المواقـــف "الفلسطينية" السياسية الاخرى ذات الصلة في اطار واحد او اكثر من الفرضيات التالية :

i) ان موافقة الفلسطينيين، بمن فيهم اللاجئين، على المشاركة في المفاوضات السياسية المطروحة، ما هي إلا بمثابة فترة هدنة مؤقتة وترقب لالتقاط الأنفاس.

ii) ان موافقتهم للمشاركة ايجابيا ما هي الا ترجمة لما يعتمل في مكنونات انفسهم، من انه لا يمكن الحصول على شيء أفضل. وان واجب "انقاذ ما يمكن انقاذه" يســـتحق نوع من التضحية والمغامرة ، فالمهم هنا هو التخلص من قهر الاحتلال .

iii) ان موافقتهم على المشاركة ما هي الا جزء من او ترجمة للعبة الكبار (النخبة) على الصغار (الأكثرية الصامتة) من اجل مصالح الأولى وتحقيقا لها. (ومن الواضح ان من شأن هكذا وضع لا يمكن يطول او يدوم).

iv) ان موافقتهم على المشاركة مبنية على توفر نوع من القناعات او "الضمانات" بامكانية احداث تغيير جدي في مسار حياتهم نحو الأفضل اي نحو استرادادهم لحقوقهم المسلوبة، في حدها الادنى، سواء كان ذلك من خلال اتباع سياسة المراحل او النفس الطويل او غيره.

غير ان الواضح ازاء كل هذه الفرضيات، انه لا يوجد ضمانه حقيقية فعلية او وعود جدية وحقيقية من هذا الطرف او ذاك تجعل من مسائل الاجماع الوطني مسائل مفترضة او مفروغ منها، تجاه هذا الموضوع السياسي اوالاقتصادي او الوطني عموما او ذاك !.

لقد لعبت وسائل الاعلام المختلفة دورا بارزا في تكريس الانطباع والاعتقاد بأن عملية السلام التي انبثقت في الشرق الاوسط هي عملية شاملة لن تتوقف حتى تؤدي كامل اهدافها، كتسوية دائمة شاملة لجميع المسارات على أساس قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ .

لقد عجلت التطورات المتسارعة التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الثلاث المنصرمة، كتوقيع اتفاقيتي اوسلو (أ+ب) ومعاهدة السلام الاردنية – الاسرائيلية عام ١٩٩٤م ، الى بدء الحديث عن تصورات المرحلة النهائية وحلولها المقترحة والممكنة وملفاتها المؤجلة . وهنا لا يغيب عن البال ما أثارته بعض نصوص المعاهدة الاردنية – الاسرائيلية من مخاوف مجددة لدى الفلسطينيين، خصوصا عندما تحدثت عن امكانية توطين اللاجئين، وعن الحدود المشتركة . وبحق كان لهذه المخاوف ذات الطبيعة المزدوجة ما يبررها. وبنفس القدر ايضا فقد اثار الغموض، الذي اكتنف نصوص اتفاقيات اوسلو المخاوف ذاتها لدى الفلسطينيين وخصوصا اللاجئين منهم.

وبلغت مخاوف اللاجئين ذروتها، عندما طرحت قضية استعادة اصحاب الاراضي التي يقع عليها احد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الاردن، لأراضيهم "كقضية قضائية" بين اصحاب الارض ووكالة الغوث .. وكأن الحكومة غير معنية سياسيا بهذا الأمر، ورافق هذه المخاوف ، مخاوف اخرى انفجرت في الاردن بشكل خاص، فيما ظهر وكأنه صراع على "الورقة الفلسطينية" في الاردن بين حكومتها من جهة و م. ت. ف من جهة اخرى. لقد عبر ذلك الصراع عن نفسه في البرلمان والدوائر الحكومية الرسمية كالجوازات ومعابر الحدود، وكذلك من على صفحات الصحف. [7]

ترى هل ما زالت الشكوك تعتمل في نفوس اللاجئين ؟ ام انها زالت وحل محلهـــا التفاؤل والأمل بالمستقبل ؟ وهل يصدر الفلسطينيون – لاجئون وغيرهم – احكـــامهم علـــى نصوص الاتفاقيات ام على ما يشاهدونه علىالأرض ؟ أتراهم اكثر احساسا "بالســـيناريوهات العملية" المنفذة يوميا على الأرض؟

ان الاجابة على هذه الاسئلة وغيرها هي في النتائج التالية للاستمارة .

الفصل الثالث

(تحليل النتائج)

١:٣. اتفاق اوسلو

١:١:٣.مدى الاطلاع ومدى التأييد من قبل المبحوثين :

اكتفت نصوص اتفاق اعلان المبادىء بالاشارة الى أن مفاوضات الوضع الدائم سوف تغطي من بين موضوعات اخرى، مسائل القدس واللاجئين والمستوطنات ... دون الدخول بالتفاصيل. ان تأجيل البحث في مسألة اللاجئين هو بحد ذاته مبعث قلق في اوساط اللاجئين بشكل خاص والفلسطينيين بشكل عام، وقد وضعهم ذلك في حالة ترقب قصوى لما يجري .

وأجاب ٩ر٥١% (او ١٩٤) من المبحوثين بأنهم أطلعوا على ما تم الاتفاق عليه بخصوص اللاجئين في اتفاق أوسلو . بينما أفاد ٤٨% بأنهم لم يطلعوا على نصوص الاتفاق، فيما يتعلق بمسألة اللاجئين. ومن بين هؤلاء جميعا فقد تبين ان ٨ر٢٧% (او ١٠٤) فقط يؤيدون اتفاقيتي أوسلو (أ+ب) بوجه عام . وقد عارض هذا الاتفاق بشكل قاطع ٩ر٤١% (أو ١٥٧) من المبحوثين . بينما أجاب ٣ر٣٠% من المبحوثين بأن "لا رأي لهم" في الاتفاق.

٢:١:٣. مدى الموافقه على ما جاء في الاتفاق بخصوص مسألة اللاجئين :

أجاب ١% فقط (أو ٤) بـ "موافق جدا" على ما تم الاتفاق عليه بخصوص مسألة اللاجئين في اتفاق اوسلو، بينما أجاب ٩ر١٣% (أو٥٢) بأنهم "موافقون" على ما تم الاتفاق عليه بخصوص اللاجئين، في حين أجاب ٢ر٣٠% أو (١١٣) بأنهم "غير موافقين" عليه، و ٨ر٣٠% بأنهم "رافضون" لما تم الاتفاق عليه بخصوص اللاجئين، بينما وقف ١ر٢٥% من المبحوثين بلا رأي تجاه هذا الموضوع .

٣:١:٣. مقارنات :

لقد أجرى اكثر من مركز للابحاث واستطلاعات الرأي، استطلاعات للرأي لمعرفة مواقف واتجاهات الفلسطينيين في الضفة الغربية و ،أو قطاع غزة تجاه اتفاق أوسلو الموقع في ١٩٩٣/٩/١٣ واتفاق طابا (أو اوسلو ب الموقع في ١٩٩٥/٩/٢٨) . غير أنه لم يكرس

استطلاع واحد بشكل كامل لبحث مواقف واتجاهات اللاجئين في المخيمات، وانما كانت تلفت الانتباه الى النسب المئوية المؤلفة للعينة من اللاجئين وحسب، أما النتائج النهائية فانه كان يجري حسابها دائما على أساس جمعي وكلي .

ولعله من المثير حقا أن نلاحظ الفروقات الجوهرية في المواقف التي يتبناها اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات (وربما خارجها)، عن نظيرها من مواقف في التجمعات السكنية الأخرى .

تشير نتائج استطلاعين للرأي اجراهما مركز متخصص في استطلاعات الرأي كل على حده بعد توقيع الاتفاقين، تشير الى أن ٦٥% من المبحوثين (من فلسطينيي الضفة وغزة) يؤيدون اتفاق اوسلو (١٩٩٣) ، ويعارضه ٣٥%. كما تشير نفس النتائج الى أن ٧٢% من المبحوثين (من فلسطيني الضفة وغزة) يؤيدون اتفاق طابا (أو اوسلو ١٩٩٥) ، ويعارضه ٩ر٢٧%. [8]

بمقارنة هذه النتائج بعد مرور حوالي العام على توقيع اتفاق طابا وبعد مرور اقل من عام على اجراء استطلاع الرأي العشرون المجرى من قبل نفس المركز المشار اليه اعلاه، يتضح بأن النتائج هنا تكاد تكون مقلوبة تماما، إذ نلاحظ أن ٢٨% تقريباً من المبحوثين فقط في عينتنا من مخيمات الضفة الغربية (العينة المسحوبة لاغراض هذه الدراسة) يؤيدون ما تم الاتفاق عليه في اتفاقي في اوسلو (أ+ب) و ٣ر٣٠% لم يبدوا آراءهم!

كما وتبين بان ٦١% من المبحوثين في نفس العينة (أي عينة هذه الدراسة) يعارضون ما تم الاتفاق عليه في اتفاقي اوسلو (أ+ب) بخصوص مسألة اللاجئين ! أي أنهم يعارضون تأجيل البحث في قضية اللاجئين الى مفاوضات الحل النهائي ولعل هذا يؤكد أسباب مخاوفهم.

٤:١:٣. خلاصة

بالرغم عدم اطلاع نسبة كبيرة من اللاجئين المبحوثين في مخيمات الضفة الغربية، على نصوص اتفاقيتي اوسلو (أ+ب) . فان نسبة المعارضين للاتفاق هي نسبة كبيرة اذا ما قورنت بنسبة ٩ر١٣% من مجموع من يؤيدون الاتفاق. كما ان النتائج تشير الى ان ١ر٢٥% من المبحوثين قد فضلوا عدم ابداء آرائهم في هذا الموضوع، ولعل السبب في ذلك يعود الى عدم اطلاعهم على نصوص الاتفاق، (أو ان نصوص الاتفاق غامضة بالنسبة لهم).

أو لانهم يفضلون ارجاء رأيهم بانتظار ما ستسفر عنه التطورات المقبلة فيما يتعلق بمسألة اللاجئين .

٢:٣. الحلول المقبولة لمسألة اللاجئين من وجهة نظر اللاجئين المبحوثين :

١:٢:٣. لم تنجح مختلف القوى والدول والتطورات المعقدة التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط في طمس معالم وجوهر مسألة اللاجئين من حيث كونها قضية سياسية اساسية وقد شهدت مسألة اللاجئين منذ نشوئها تذبذبا وغموضا واضحا وربما تمييزا من نوع ما في مواقف الاطراف المختلفة إزائها :

أ. فهذه المسألة لم تواجه الحسم الذي تطلبته تطوراتها المأساوية مع مرور الوقت. وكان من الواضح ان المجتمع الدولي يفتقر الى الارادة السياسية الحازمة لحل هذه المأساة. فمنذ نشوئها لم يمارس المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه المتضررين فيها وعلى الرغم من ان مسؤولية المجتمع الدولي الاخلاقية والسياسية هي مسألة لا تحتاج الى جدال، فالمجتمع الدولي ممثلا بعصبة الامم سابقا وهيئة الامم لاحقا هو من فرض الانتداب على فلسطين، وهو الذي اتخذ قرارا بتقسيمها. وقد كان من بين مهام الانتداب البريطاني كما جاء في صك الانتداب (وعلى ما يبدو فقد كانت مهمته الوحيده) تهيأة الظروف لاقامة وطن قومي لليهود في فلسطين تنفيذاً لوعد بلفور لعام ١٩١٧، ما لبث ان تطور الى دولة تقام على حوالي ٧٨% من مساحة فلسطين متجاوزة خطوط اتفاقيات الهدنة، ورقابة المجتمع الدولي .. الى دولة تحتل كل فلسطين واراضي من دول عربية اخرى متخلية عن رسم اي حدود لها، ومهددة باقامة "دولة اسرائيل الكبرى" من النيل الى الفرات .

وبالرغم من ذلك فان هذا المجتمع الدولي نفسه لا يرغب على ما يبدو بالزام "اسرائيل" بتطبيق قراراته التي اتخذها هو نفسه والتي من ضمنها قرار الامم المتحدة رقم ١٩٤ وقراره باقامة دولة يهوديه في فلسطين (قرار التقسيم) وهو الوضع الوحيد الذي انفردت فيه دولة ما في العالم. ان الدافع لاستخدام تعبير عدم رغبة المجتمع الدولي بالزام "اسرائيل" بتطبيق قراراته هو عدم كياسة وصدقية الاعتقاد الشائع او المروج له، من ان المجتمع الدولي غير قادر على او عاجز عن الزام دولة ما صدر بحقها عشرات القرارات مثل "اسرائيل" لدرجة حولت معها هيئة الامم المتحدة الى هيئة بلا مصداقية ومؤسسة بلا ارادة سياسية أو عديمة

الجدوى!. ان مأساة اللاجئين الفلسطينية هي مثال لتخلي المجتمع الدولي عن شعب كامل تعرض لمأساة كان المجتمع الدولي سببا فيها وشاهدا عليها !

ب. ولم يتم احالة معالجة مسألة اللاجئين الفلسطينيين في حينه الى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ولكن عوضاً عن ذلك تم تشكيل وكالة خاصة هي ألأونروا (UNRWA) لها طبيعه فنية Technical اكثر منها سياسية . الامر الذي جرد اللاجئين الفلسطينيين منذ اللحظة الاولى لنشوء قضيتهم من اي نوع من انواع الحماية القانونية او الدولية التي يوفرها القانون الدولي للاجئين عموما، ولعمل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ، بشكل خاص.

جـ. ويبدو ان ضخامة حجمها وزخمها الانساني فيما واجهه اللاجئون الفلسطينيون من قتل ومرض وجوع وفتك بالالوف منهم، وتشرد ومصير مجهول قد ضغط على متخذي القرار في اكثر من دولة مركزية في حينه للتحرك ووقف المزيد من التدهور .. ولعل هذا ما يفسر زخم التحرك الذي شهدته المنطقة وغيرها بعيد مأساة اللاجئين الفلسطينيين في اشهرها وسنواتها الاولى فحسب !

وقد عبر جورج ماك غي مساعد وزير الخارجية الامريكية في شهادته أمام لجنة النواب للشؤون الخارجية في ١٦ شباط ١٩٥٠ عن قلقه بشأن العلاقة بين وجود اللاجئين الفلسطينيين ومستقبل المصالح الامريكية في الشرق الاوسط، داعياً الولايات المتحدة لدعم وكالة الغوث مادياً، وقال: "... ان اهتمامنا باللاجئين الفلسطينيين بني جزئيا على اعتبارات انسانية له مبرر اضافي، فما دامت مشكلة اللاجئين غير محلولة، فان تحقيق التسوية السياسية سيتأخر... وسيستمر اللاجئون في لعب دور بؤرة طبيعية للاستغلال من قبل العناصر الشيوعية والمخربة التي لا نستطيع نحن ولا تستطيع حكومات الشرق الادنى تجاهلها. ان وجود ثلاثة أرباع مليون من البشر العاطلين عن العمل والمعدمين وهو رقم يفوق الجيوش النظامية لدول الشرق الادنى مجتمعة، والذين يزداد سخطهم مع الزمن.. هو اعظم خطر يهدد المنطقة".

"وضمن هذا الاطار جاءت المشاريع الامريكية المختلفة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين مثل مشروع دالاس ومشروع ايزنهاور ومشروع جونستون وغيرها."[9]

د. ويبدو ان بعض الاطراف الدولية كانت تتعامل مع مأساة اللاجئين ، بمنطق المراهنة " او الرهان " ! كأن تراهن على امكانية قبولهم بحلول معينة غير عودتهم الى

مواطنهم الاصلية التي شردوا ، او ان تراهن على امكانية احتوائهم او دمجهم في مشروعات سياسية واقتصادية اقليمية ما ، او تراهن على عدم مشاركتهم بشكل او بآخر في اسباب اثارة المشاعر او العنف محلياً او عالمياً، وذلك كما سنرى فيما يلي.

هـ . لقد شهدت مسألة اللاجئين ثلاثة تذبذبات رئيسية خلال العقود الخمسة الماضية ، ناتجة عن مواقف لاعبين رئيسية اثرت فيها: ففي السنوات الاولى لنشوء مأساة اللاجئين الفلسطينيين ركزت لجنة التوفيق الدولية لفلسطين CCP على موضوع توفير الاجواء السياسية من اجل تطبيق قرار ١٩٤ ، لسنة ١٩٤٨ ، ولكنها ونتيجة لموقف الولايات المتحدة : الاكثر نفوذ او تأثيراً على قرارها وعلى الساحة الدولية آنذاك عجزت عن أداء أدوارها. " لقد كان نجاح لجنة التوفيق واخفاقها يرتبطان ارتباطاً وثيقا بتصاعد وتلاشي اهتمام الولايات المتحدة بقضية اللاجئين وبعجزها وعدم استخدامها للضغط على اسرائيل". [10]

فقد غيرت امريكا مواقفها من الضغط على اسرائيل كما جاء في مذكرة من الادارة الامريكية برئاسة ترومان في ايار ١٩٤٩ الى رئيس الوزراء الاسرائيلي بن غوريون والتي عبر فيها عن خيبته الشديدة من موقف اسرائيل بعدم تقديم اي من التنازلات المرغوب فيها فيما يتعلق بموضوع اللاجئين او الحدود واعتبر فيها ان موقف اسرائيل يشكل خطرا على السلام، كما يمثل انتهاكاً لقرارات الامم المتحدة حول التقسيم واللاجئين" [11]

وحينما رفضت اسرائيل هذا الموقف الامريكي، تخلت الولايات المتحدة عن اللهجة الصارمة .. "وعمدت واشنطن بشكل متزايد الى تقويم الوضع على اسس واقعية .. ومن ثم ابت ان تأخذ على عاتقها مسؤولية اقتراح حلول معينة على اي من الفريقين" [12]

وقد يستغرق الباحث زمنا اضافيا ليقف على اسباب تلك التحولات في الموقف الامريكي وهو الأمر الذي نقل مسألة اللاجئين الى مرحلة جديدة من التذبذب وعدم اليقينيه تجلت في التركيز على اقتراح حلول ذات طابع فني تسكيني، او تصفوي لمسألة اللاجئين "وبعد مضيّ عدة أسابيع من المحادثات غير المجدية (في لوزان) قررت الولايات المتحدة التخلي عن الاسلوب السياسي والتركيز على حل اقتصادي" [13]

لقد شهدت مرحلة محاولة فرض حلول ومشروعات ذات طابع اقتصادي فشلاً ذريعاً وذلك لانها – أي تلك المشروعات – استهدفت اعادة دمج اللاجئين الفلسطينيين في الحياة الاقتصادية للمنطقة من خلال اقامة مشروعات وبرامج اقتصادية استراتيجية واخرى عادية

ذات جدوى، تؤدي الى توطين اللاجئين حولها وبالتالي استبدال حقهم في العودة الى ديارهم بتوطينهم حيث يعيشون بمصادر رزق جديدة. (لمزيد من المعلومات عن مشروعات التوطين يمكن الرجوع الى منير الهور وطارق الموسى [7]) غير انه خلافا لما كان متوقعا فقد اثار طرح هذه المشروعات وتسرب أبناء عنها موجة عارمة من الاحتجاجات والمظاهرات التي شملت مختلف مخيمات اللاجئين الفلسطينيين داخل وخارج فلسطين، وربما كان طرح مثل تلك المشروعات واحدا من اسباب انفجار المقاومة الفلسطينية المسلحة بشكل منظم منذ عام ١٩٦٥.

واخيرا وحتى يومنا وعلى اثر فشل المقترحات الاقتصادية لحل مشكلة اللاجئين والتي طرحت على مدى اكثر من عقد منذ عام ١٩٤٨م، فان جهود مختلف الاطراف تركزت على البحث عن حل او حلول سياسية لمشكلة اللاجئين مرة اخرى وان كان ذلك بصورة مختلفة عن السابق بعد ان اقرت مختلف الاطراف بوجودها وبعدم نجاح حلها اقتصاديا او فنيا وبعدم جواز استمرارها على ما هي عليه .

اما طبيعة هذه الحلول، فهي مختلفة حسب الاطراف، حسب المرحلة الزمنية، ولكن الثابت الوحيد فيها بقي قرارات الأمم المتحدة، ومواقف اللاجئين انفسهم، ولعل في التركيز على موقف الولايات المتحدة باعتبارها الطرف الاكثر نفوذا في سياسة الشرق الاوسط منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وباعتبارها اكثر الاطراف التي ابدت اهتماما وتورطا في سياسات الشرق الاوسط منذ ذلك الحين بما في ذلك مسألة اللاجئين، ومقارنته بغيره من مواقف الاطراف الدولية المختلفة، ما يلقى بعض الضوء على الثابت والمتغير في مسألة اللاجئين الفلسطينيين في الاونة الاخيرة.

في رسائل وجهها الى قادة مصر والعراق وسوريا والاردن ولبنان والسعودية كتب الرئيس الامريكي الاسبق جون كيندي ونشرتها صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٦ "نحن مستعدون للمساعدة في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المأساوية على اساس مبدأ العوده الى الوطن. والتعويض عن الاملاك ومساعدتهم في العثور على حل منصف لمشاريع تنمية مياه نهر الاردن ، وأن نكون مساعدين على تحقيق تقدم في النواحي الاخرى لهذه المشكلة المعقدة" [15] وكما هو واضح مما قاله الرئيس الامريكي كيندي" فان الادارة الامريكية لم تتخل نهائيا عن الحلول ذات الطابع الاقتصادي، بالرغم من الاعتراف الجوهري بالجانب السياسي لمشكلة اللاجئين. وبتاريخ ١٩٧٧/٥/١٢ وفي مؤتمر صحافي له، اوضح الرئيس الامريكي السابق جيمي كارتر بعضا من أفكاره بخصوص حل القضية الفلسطينية،

فقال:"..لكن من الواضح ان حصول الفلسطينيين على وطن، وحل مشكلة اللاجئين، امـــر ذو اهمية قصوى" [16]

أما قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢ فقد اكتفى بالاشارة الى ضرورة تحقيق "تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين".

ومنذ صدوره اضحت نصوص قرارا مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الأساس لكثيـــر مـــن المبادرات والمشروعات السياسية المطروحة من قبل مختلف الاطـــراف الدوليـــة. غيـــر ان اعتراف الامم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٤، وصدور عشرات القـــرارات الدولية عن الامم المتحدة، المؤيدة من دول عدم الانحياز ومن دول المنظومة الاشتراكية فـــي حينه، تلك التي تؤكد على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وعلى تطبيـــق قـــرار ١٩٤ لسنة ١٩٤٨، قد ادى الى الاعتراف الدولي المتزايد بالحقوق الوطنيـــة السياســـية الشـــرعية للشعب الفلسطيني وكذلك ادى الى التعامل مع قضيته باعتبارها اكثر من قضية لاجئين. وفي هذا السياق ايضا فقد اكد بيان قمة البندقيـــة للـــدول الاوروبيـــة عـــام ١٩٨٠ "ان المشـــكلة الفلسطينية التي ليست مجرد مشكلة لاجئين يجب ان تجد اخيرا حـــلا عـــادلا وان الشـــعب الفلسطيني الذي يؤمن بوجوده كشعب يجب تمكينه من ممارسة حقه فـــي تقريـــر المصـــير بصورة كاملة عن طريق عمل ملائم يرد في اطار حـــل ســـلام شـــامل" . [17] وبتـــاريخ ١٩٨٢/٩/٢ اكد الرئيس الامريكي ريغان على ذلك حين وافق على اعتبار قضية الفلسطينيين هي اكثر من مسألة لاجئين . [18] وذلك في سياق ما عرف بمبادرة ريغـــان لعـــام ١٩٨٢. وهنا يتعين الاشارة الى ان جوهر مبادرة ريغان كان قد نقل وترجم كليا الى كل من مبـــادرة الرئيس الامريكي بوش لعام ١٩٩١، وفي رسالة الدعوة والتنظيمات الامريكية المنقولـــةالى الجانب الفلسطيني عشية انعقاد مؤتمر مدريد لسلام الشرق الاوسط في آواخر عام ١٩٩١.

وخلاصة القول هنا بأن الموقف الامريكي بشكل خاص قد تذبذب ما بين وضـــوحه في بدايات مأساة اللاجئين في دعوته الى عودتهم الى وطنهم، وهو الحل السياسي، الى تبنيه لمشروعات التوطين والمشروعات الاقتصادية ذات الصفة التقنية وهو الحل الاقتصـــادي او التقني، الى تحيزه الواضح للموقف الاسرائيلي اخيرا ودون تقديم المقترحات لحلول ملموســـة وذلك خلافا وتنكرا لالتزاماتها بالمواقف والقرارات الدولية التي كان لامريكا نفســـها الـــدور الرئيسي في اعادة صياغتها مثل قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٤ ، وقرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧، ايضا. وفي هذا نصت مبادرة ريغان على مـــا يلـــي : "تـــتلخص

المسألة الان في طريقة التوفيق بين المطالب الامنية المشروعة لاسرائيل والحقوق المشروعة للفلسطينيين ، ولن نجيب عن هذا السؤال الا على مائدة المفاوضات" [19]

وورد ايضا : "فان الولايات المتحدة لن تؤيد اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.. "[20]. وفي هذه الاقوال وهي المتطابقة مع ما ورد في المبادرة الامريكية عشية انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط لعام ١٩٩١، وهذا الانحدار والتراجع في المواقف الامريكية ما يكفي لفقدان مصداقية الادعاء بالحياد او الوساطة، وهي الوصفة المرجحة لعدم الثقة بالموقف الامريكي مستقبلا.

أما قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة فقد حافظت على نوع من الثبات وعلى التواصل والمصداقية فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ولكن لسوء الحظ، فما زالت الارادة الدولية حتى يومنا هذا هي ارادة الاقوى وليس ارادة العدل واحقاق الحق.

وبالنسبة للاجئين الفلسطينيين فلعل ابلغ تعبير عن مواقفهم هو ما نقله النائب الامريكي جون ليندسي، من انطباعات عن رحلة له الى الشرق الاوسط عام ١٩٦١، الى الكونغرس الامريكي حين قال : "في كل مخيم زرته برفقة موظفي الاونروا UNRWA .. كانوا يقولون "بلغوا حكوماتكم اننا نلقن اطفالنا ان الظلم دائم وان حقهم في فلسطين هو الميراث الوحيد الذي يتركه الاباء في اعناقهم" [21]

واخيرا فانه يتعين القول هنا بأن تأجيل البحث في حل مسألة اللاجئين حوالي خمسة عقود ، لم يؤد الى انتهائها او تصفيتها. ان إصرار اللاجئين الفلسطينيين على استرداد حقوقهم المسلوبة واستعادة كرامتهم والعودة الى اراضيهم وديارهم، هي حقوق لا تسقط بالتقادم او بالالتفاف عليها . ان مواجهة حل المسألة حلا عادلا، ضمن حل شامل ، هو الطريق الوحيد الممكن للتوفيق بين متطلبات العدل وتحقيق السلام، وهو الاطار الممكن لتصحيح الخلل ليس في مواقف هذا الطرف او ذاك وانما لتصحيح مسار طويل خاطيء من العلاقات الدولية والانسانية. فهل ستفي الاطراف المختلفة بتعهداتها وتستعيد مصداقيتها ام ان المأساة ستستمر عقودا طويلة اخرى ؟

٢:٢:٣. كيف يعرف اللاجئون قضيتهم :

تبين من نتائج استمارة البحث بان ٤ر٦٤% (أو ٢٤١) من المبحوثين يعرفون قضية اللاجئين بانها قضية سياسية ، وان ٩ر١٨% من المبحوثين (او ٧١) عرفها بانها

قضية انسانية وان ١٣% من المبحوثين تقريبا كان لهم رأي اخر (دون تحديد ماهيته) او فضلوا عدم ابداء رأيهم، في حين افصح ٧ر٣% من المبحوثين عن آراء اخرى في تعريفهم لقضية اللاجئين. فبعض هؤلاء رأى فيها مزيجا من قضية سياسية (وطنية) انسانية، وبعض اخر رأى فيها قضية دينية (لا يحق التنازل عنها – هكذا).

ان تحديد الماهية التي ينظر بها اللاجئون الفلسطينيون الى قضيتهم او سبب ما آلت اليه اوضاعهم، هي مفتاح تطلعاتهم للحلول المقبولة بالنسبة لهم، حاضرا ومستقبلا .

٣:٢:٣. الحلول التي يمكن ان يرضى بها اللاجئون الفلسطينيون تحت الظروف الحالية :

وكما جاء في المقدمة فان المفهوم للظروف الحالية هو استمرار اللجوء والتشرد التي يعاني منها اللاجئون ، واستمرار المفاوضات بعد اتفاقية اوسلو .

ومن نتائج هذه الدراسة :

اختار ٢ر٥٧% (او ٢١٤) من المبحوثين حل (العوده + التعويض).

اختار ١ر٢٩% (أو ١٠٩) من المبحوثين حل " العودة " ، لوحده .

اختار ٨ر٧% (او ٢٩) حل "التعويض" لوحده.

واختار ٦ر١% (أو ٦) حل " التوطين " ، لوحده .

واختار ٣ر٤% (او ١٦) من المبحوثين عدم ابداء ارائهم .

وهذا يعني ان ٣ر٨٦% من المبحوثين يؤيدون "العودة" الى بلداتهم الاصلية في المناطق التي تسيطر عليها "اسرائيل"، حاليا غير انه لا يمكن الاستنتاج هنا بانهم يقبلون بالسيادة الاسرائيلية عليهم ! كما ويتبين ان ٤ر٩% يؤيدون حلولا غير العودة كالتعويض او التوطين .

وبمقارنة هذه النتائج مع نتائج دراسة اخرى على عينة عشوائية ٥% في مخيمي بلاطة والفارعة عام ١٩٩٤، تبين ان الارقام هنا كانت مختلفة عن مثيلاتها في تلك الدراسة، التي ايد اللاجئون فيها الحلول التالية "عودة للجميع"، "تعويض"، "اعادة توطين" بالنسب المئوية التالية: ٤ر٤٤% ، ٥% ، ٢ر١% على الترتيب [22]

٤:٢:٣. اشكال التعويض المقبولة :

ان وعي اللاجئين بمسألة التعويض هو قديم قدم قرار ١٩٤ نفسه . لقد رفض اللاجئون الفلسطينيون ان تكون التعويضات – مهما كان نوعها، وقبل نقاشها – بديلا عن عودتهم الى ديارهم، وما زالوا – بغالبيتهم العظمى – يرفضون ذلك وقد بقيت شعارات حق العودة وتقرير المصير واقامة الدول الفلسطينية المستقلة، هي مقومات الوحدة الوطنية الفلسطينية حتى يومنا. غير انه وبعد مؤتمر مدريد لسلام الشرق الاوسط، بدأت تروج في اوساط اللاجئين شائعات لا يمكن توثيق مصدرها عن وجود نية او امكانية لصرف تعويضات مالية. الا ان تنامي الوعي السياسي والحقوقي في اوساط الشعب الفلسطيني، قد ادى الى ربط حق العوده بحق التعويض في رزمة واحدة لدى المطالبة او الاعراب عن موافقتهم ازاء هاتين المسألتين، وفي الحقيقة فان هذا الوعي لا يقتصر على المثقفين وحدهم وانما ينتشر في اوساط اللاجئين كافة كما يتبين لنا في هذه الدراسة. تجدر الملاحظة هنا الى ان الذين اختاروا من السؤال السابق لهذا السؤال (اشكال التعويض المقبولة) خيار "العودة + التعويض" وهم ٢ر٥٧% من المبحوثين قد شاركوا في الاجابة على السؤال الحالي : "اذا كنت توافق /ين على التعويض فان شكل التعويض الذي توافق /ين عليه هو : "(انظر استمارة البحث – ملحق رقم (٥)). اذ تبين ان ٣ر٤% من بين هؤلاء الذين اختاروا (العودة + التعويض) (الفئة الاولى) طالب بان يكون التعويض على شكل "تعويض مالي للدول المضيفة". وان ٨ر٩% من هذه الفئة من المبحوثين ايضا يطالب بان يكون التعويض على شكل "تعويض مالي شخصي" و ٦ر٣٣% من نفس الفئة يطالب بان يكون التعويض على شكل "تعويض مالي للأسرة" و ١ر٢٧% من نفس الفئة يطالبون بان يكون التعويض على شكل "تعويض مالي في اطار مشروعات اقتصادية او اسكانية". اما الباقون ٥ر١ تقريبا من هؤلاء فقد اضاف من عنده خيارات اخرى على انه يجب التذكير مرة اخرى بان المبحوثين من هذه الفئه (الاولى) لايعتبرون التعويض بديلاً عن العوده وانما مكملاً لها.

وفي الجهة الاخرى فقد تبين ان ١ر٥٥% (تقريبا) ممن وافق على خيار "التعويض" فقط من المبحوثين (وهم بنسبة ٨ر٧% من المبحوثين عامة) (الفئة الثانية) اختار ان يكون التعويض على شكل "تعويض مالي للاسرة "، التي ينتمي اليها المبحوث. كما اختار ١ر٢٤% من نفس الفئة ان يكون التعويض على شكل " تعويض مالي شخصي " يدفع للاجيء المبحوث نفسه، واخيرا اختار ١٣% من نفس الفئة ان يستثمر التعويض على شكل "تعويض مالي في اطار مشروعات اقتصادية او اسكانية".

وأضاف المبحوثون الذين ينتمون للفئة الاولى اعلاه ما يلي : قال احد المبحوثين في اضافة له الى جانب الجزء المخصص للاجابة : "تعويض نفسي عن سنوات الحرمان والقهر، ولكن هل يسمع صوت الضعف". وقال اخر :" بدل تشتت الاهل والابناء والاباء وحرمانهم عن استخدامهم أرضهم".

وقالت ثالثة : "اريد العودة الى ارضي الاصلية ومع تعويضي عن الفترة التي امضيتها لاجئة" وأضاف رابع : "حق تقرير المصير".

واضاف خامس : "التعويض الذي يرضينا كلاجئين لا يقدر بثمن."

٥:٢:٣. خيارات اخرى لحل قضية اللاجئين تحت الظروف الحالية :

لدى وضع خيارات اخرى لحل قضية اللاجئين في اطار الظروف والمعطيات الحالية والتي تراوحت – اي الخيارات– ما بين الحل الاكثر عدالة –نسبيا– وهو تطبيق قرار الجميعة العامة للامم المتحدة رقم ١٩٤، وما بين ابقاء الوضع القائم على ما هو عليه والمتمثل بابقاء المخيمات واستمرار وكالة الغوث في عملها وما بين هذين الخيارين من اعتماد نهج مواصلة التفاوض حول قضية اللاجئين حسب اتفاق اوسلو، (الذي لم يحدد صيغة حل محددة لقضية اللاجئين، وانما اكتفى بتأجيل بحثها الى مرحلة التفاوض على الوضع النهائي والحل الدائم). نقول لدى وضع هذه الخيارات امام المبحوثين، تبين ان ٥ر٥٤% منهم (أو ٢٠٤) طالبوا بتطبيق قرار ١٩٤، وان ٨ر١٢% (او ٤٨) منهم اختاروا استمرار بقاء المخيمات واستمرار عمل وكالة الغوث، وان ٦ر١٠% من المبحوثين ايد مواصلة التفاوض على حل مسألة اللاجئين حسب اتفاق اوسلو .

واخيرا فقد كان لدى ١ر٢٢% من المبحوثين خيارات اخرى (دون تحديدها) غير الثلاث المذكورة اعلاه. ان النسب المبينه اعلاه تشير الى الانحياز الى قرار ١٩٤ القاضي بالعوده والى اصرار على تحقيق او التوصل الى حل اكثر عدلاً، وان كان ذلك سيتم بعدحين.

ومرة اخرى فاننا نجد ان هذه النتائج تخالف كليا ما جاء في نتائج استطلاع الرأي الشهري الثامن الذي اجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس بتاريخ ١٩/٤/١٩٩٤ والذي يشير الى ان ٤٢% من اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربيةوقطاع غزة يؤيدون بقاء مخيماتهم مع تحسين الظروف السكنية والمعيشية، اما الذين

ايدوا بقاءها كما هي حتى يتم التوصل لاتفاق النهائي فقد كانت نسبتهم حسب نفس الاستطلاع هي ٧ر٢٢% من لاجئي المخيمات انفسهم .[23]

٦:٢:٣. سبل حل القضيةالفلسطينية بما فيها قضية اللاجئين :

على ما يبدو من نتائج هذا البحث فإن خمس سنوات من التفاوض بين الفلسطينيين والاسرائيلين لم تقنع اللاجئين الفلسطينيين بجدواها . وهكذا فإننا نجد ان ٢ر٣٠% (أو ١١٣) من المبحوثين فضلوا استخدام القوة لحل القضية الفلسطينية بما فيها قضية اللاجئين أنفسهم ونجد أن ٦ر٢٨% اختاروا مزيجاً من مسائل استخدام القوة والتفاوض بناء على قراري مجلس الامن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ .

اما وسائل التفاوض المختلفة فانها تتراجع بشكل واضح وعميق ، بمقابلتها مع الوسائل الاخرى ، إذ نجد ان ٤ر١٨% من المبحوثين يفضلون وسيلة التفاوض بناء على قراري مجلس الامن رقمي ٢٤٢، ٣٣٨ ، ونجد ان ٢ر١٠% منهم يفضلون طريق (اوسلو) أي ان ٦ر٢٨% من المبحوثين يؤيدون التفاوض لحل قضية اللاجئين. وهذه النسبة الاخيرة تختلف بشكل كبير مع نتائج دراسة جرار (١٩٩٤)، التي اظهرت ان " النسبة الكلية للذين يعتقدون ان عملية السلام ستؤدي الى حل قضية اللاجئين هي ٣ر٥٣%" [24] اما الحل عبر الامم المتحدة فانه لم يجد تفضيلا الا من ٥ر٣% من المبحوثين ! .

وأخيراً فإن ٦ر٨% من المبحوثين فضلوا عدم ابداء رأيهم في الوسائل المذكورة أما "الاستسلام لاسرائيل" فقد اختاره ٣ر٠% من المبحوثين . وقد يكون هؤلاء من اليائسين من اية بدائل اخرى او ممن اصبحت لهم ارتباطات ومصالح مع الاسرائيليين بشكل او باخر، او من كليهما.

وفي آخر استطلاع للراي اجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية بنابلس قبل البدء باستخراج نتائج هذا البحث ، تبين ان ١ر٨١% من المبحوثين [25] (٢ر١٨% من العينة هم من المخيمات ، ٦٢% من المبحوثين هم من الضفة الغربية ، ٣٨% من قطاع غزة).[26] . يؤيدون استمرار العملية السلمية ، ويعارضها ٥٤ر١٢%. اننا نرى مرة ثالثة بأن النتائج المقارنة تكاد تكون مقلوبة تماماً ! وقد تعزى هذه الاختلافات الى سرعة التطورات السياسية و كثرة التصريحات المتضاربة من مختلف الاطراف والتي من المحتمل ان تكون قد زادت من عوامل القلق وفقدان الصبر والأمل بشكل متسارع في اوساط اللاجئين الفلسطينيين.

٣:٢:٧. خلاصة :

ان نتائج هذا البحث تشير الى ان اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص وبعد ٥ سنوات من التفاوض ورؤية نتائجها على ارض الواقع دون ان تغير قيد انملة من واقعهم السياسي او الاجتماعي ، فانهم بداوا يفقدون الامل وبدء صبرهم بالنفاذ ، فحين يعبر هؤلاء اللاجئون صراحة بان الضعف لا يؤدي الى استرداد الحقوق المسلوبة ، فان النزوع نحو استخدام القوة مرده عدم الثقة بنتائج التفاوض او حتى بالمجتمع الدولي الذي وقف مكتوف الايدي طيلة خمسة عقود متفرجاً على مأساة اللاجئين . ان نسبة العشرة بالمائة تقريباً من اللاجئين التي أيدت مواصلة طريق اوسلو لحل القضية الفلسطينية برمتها ، تشير الى الامال الاكبر نسبياً التي يعقدها اللاجئون على ما تبقى من "طريق اوسلو" فيما يتعلق بقضيتهم. بينما تكاد تتساوى مبررات الامل والقلق لدى المتريثون والذين لم يبدوا آراءهم.

وكما هو معروف دائماً فإن الخيبة الكبرى للامال هي الوصفة المؤكدة للانفجار المستقبلي ، وهكذا يمكننا القول هنا بأن تجربة الحل السلمي القائم على التفاوض وهي التعبير الاكثر عمقاً واستراتيجية في تاريخ الصراع العربي –الاسرائيلي ، هذه التجربة تقف اليوم امام اختبار كبير فاما ان تكتسب مصداقية او انها ستندثر وستعود مع اندثارها عقود الصراع المرير في المنطقة .

لقد اشار اكثر من طرف محلي او دولي الى ان تسوية مسألة اللاجئين يجب ان تجد حلها في اطار البحث عن حل سلمي شامل للصراع العربي – الاسرائيلي . وان من شأن الاخفاق في ذلك سواء تم هذا بالدعوة الى تصفيتها او حلها حلاً غير عادل ، سيكون جر المنطقة مرة اخرى الى دائرة الصراع العنيف الى مدى غير معلوم. ان اللاجئين الفلسطينيين وهم يراقبون بدقة وحذر ما يجري من مفاوضات يؤكدون في كل مناسبة على حقوقهم غير القابلة للتصرف وفقاً لما اقرته قرارات الشرعية الدولية. ومرة اخرى نقول بان المفاوضات حول الوضع النهائي ربما كان الاختبار النهائي ما بين متطلبات العدل "والسلام" .

ولعل الاختلاف ما بين النتائج التي خرج بها هذا البحث ، مع غيرها من نتائج لدراسات اخرى مشابهة ، يشير ان صحت الأخيرة الى ان المجتمع موضع الدراسة – اي لاجئي المخيمات– يختلفون في آرائهم ومواقفهم واتجاهاتهم بشكل عام عن بقية قطاعات المجتمع الفلسطيني وفي هذا ما يشير الى بداية مرحلة جديدة من اختلاف الاراء السياسية بين

مختلف التجمعات السكانية الفلسطينية وهو ما يحتاج الى دراسات اخرى لاستيضاحه ، وسبر اغواره في مراحل لاحقه .

٣:٣. العودة والجنسية :

١:٣:٣. قرار الامم المتحدة رقمي ١٨١ ، ١٩٤ :

لقد ترك قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ مسائل مهمة اعادة اللاجئين الى ديارهم واعادة توطينهم واعادة تأهيلهم اقتصادياً واجتماعياً ، من بين اشياء ومسائل اخرى ، الى لجنة التوفيق CCP كما جاء في فقرته الحادية عشر . كما وترك نفس القرار كافة المسائل الفنية والاجرائية والخبراتية المترتبة والمتعلقة بتطبيق الفقرة الحادية عشر من القرار نفسه الى لجنة التوفيق ذاتها كذلك . كما وحث القرار في فقرته الرابعة عشر كافة الحكومات والسلطات المعنية على التعاون مع لجنة التوفيق لغرض تنفيذ قرار ١٩٤.[27] ولعله باستثناء الفقرة الغامضة التي وردت في الفقرة الحادية عشر من هذا القرار والتي تنص على: " اللاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش **بسلام مع جيرانهم** .." (التشديد مضاف). والتي تتناول مبدأ مجردا محددا وهو قبول العيش بسلام من جهة ، ولكنها من الجهة الاخرى تعرضت لمصطلح سياسي غامض لم يكن معرفاً من قبل إن في سياق قرارات الامم المتحدة السابقة ذاتها مثال (قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧) ، او في سياق الصراع العربي الاسرائيلي ، ومفرداته حتى حينه ، نقول بانه باستثناء هذه الفقرة الغامضة فان كيفيات وسبل ومسائل تنفيذ القرار ١٩٤، تركت دون تحديد، او تفصيل واضح في نص القرار ذاته.

وبالقدر الذي أشارت فيه نصوص القرارين ١٨١ (قرار التقسيم) لسنة ١٩٤٧ الى حدود الدولتين المقترحتين والى مسائل الجنسية وكيفيات تحديدها واكتسابها وحقوقها وواجباتها وما الى ذلك ، فإننا سنناقش بعض النصوص المتعلقة فيها لاغراض رؤية امكانيات تطبيق نصوص قرار ١٩٤ لسنة ١٩٤٧ وفقا للمعطيات السياسية الحالية .

جاء في الفصل الثالث من قرار التقسيم (١٨١) وفي باب المواطنة :

" ان المواطنين الفلسطينيين المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس ، والعرب واليهود المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس[†]* ممن لا يحملون الجنسية الفلسطينية

[†]استثناء القدس في هذا القرار يعود لاقتراحه نظاما دوليا خاصا بالقدس *Corpus Seperatum*

يصبحون مواطنين في الدولة التي يقيمون فيها ، ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية جميعها بمجرد الاعتراف باستقلال الدولة. ويجوز لكل شخص تجاوز الثامنة عشرة من العمر، خلال سنة من يوم الاعتراف باستقلال الدولة التي يقيم فيها ان يختار جنسية الدولة الاخرى ، شرط الا يكون لأي عربي يقيم في الاقليم العربي المقترح ، الحق في اختيار جنسية الدولة اليهودية المقترحة والا يكون لاي يهودي يقيم في الدولة اليهودية المقترحة الحق في اختيارجنسية الدولة العربية المقترحة . وكل شخص يمارس حق الاختيار هذا أنه يعتبر في الوقت ذاته ، قد أجرى الاختيار بالنسبة الى زوجته واولاده الذين هم دون سن الثامنة عشرة من العمر ، ويجوز للعرب المقيمين قي اقليم الدولة اليهودية المقترحة ، ولليهود المقيمين في اقليم الدولة العربية المقترحة ، الذين وقعوا تصريحاً في اختيار جنسية الدولة الاخرى ..."[28]

والى هذا الحد فان القرار:

١) حل مسألة عدم حصول عرب او يهود على الجنسية الفلسطينية قبل صدور هذا القرار، من خلال الدعوة لمنحهم حق المواطنة في الدولة التي يقيمون فيها بمافي ذلك حق اكتساب جنسيتها لمجرد الاعتراف باستقلال تلك الدولة .

٢) افترض وجود مواطنين من العرب في اقليم الدولة اليهودية المقترحة ، والعكس .

٣) اجاز لهؤلاء حرية اختيار جنسيتهم .

وبافتراض ان المقصود " بالجوار " الوارد في نصوص قرار ١٩٤ ، هو المعنى الاكثر شمولية ، وهو ما يقتضيه تفسير النصوص القانونية عندما تترك على إطلاقها – فان المقصود "بالجوار" الواردة في الفقرة الحادية عشر من قرار ١٩٤ – يكون هو " التجاور " في اطار الدولة الواحدة بين مواطنين عرب وآخرين يهود ، ليشمل في نفس الوقت مفهوم "حسن الجوار" بين الدولتين المقترحتين بمعنى اكثر شمولا من حدود " حسن الجوار " بين الافراد ، وربما كان عدم قيام الدولة العربية المقترحة في حينه هو واحد من اسباب استخدام هذا المصطلح الغامض.، أي "الجوار".

على اي حال فاننا لا نرى في نصوص قرار ١٩٤ وبخاصة الفقرة الحادية عشرة ، ثمة ما يتعارض مع نصوص قرار ١٨١ وخصوصاً تلك المتعلقة باكتساب المواطنه والجنسية. والعكس صحيح ايضاً .

٢:٣:٣. القوانين والقرارات الاسرائيلية :

منذ اعلان تأسيسها فان " دولة اسرائيل " ، قد سنت واصدرت العديد من القــوانين والتشريعات واتخذت المزيد من الاجراءات التي كان وسيكون من شأنها تعزيز مكانة اليهود ولكونهم كذلك، ومنع وحرمان الفلسطينيين ليس من ممارسة حقهم في العودة الى ديارهم كما نصت عليه العديد من قرارات الامم المتحدة ومنها قرار ١٩٤ وحسب، وإنما حرمانهم مــن العيش " كمواطنين فيها"، بعد أن وسعت نطاق سيطرتها وحالت دون قيام دولة لهم، بمساواة مع اليهود ، وكذلك حرمانهم من أبسط الحقوق البشرية والانسانية، كحق العيش بجنسية ومن أهم هذه القوانين والاجراءات :-

١) قانون العودة لسنة ١٩٥٠ ، وتعديلاته .
٢) قانون الجنسية لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته لسنة ١٩٦٨.
٣) قانون أملاك الغائبين .
٤) قوانين السيطرة على الاراضي ومصادرتها .
٥) فرض الحكم العسكري وقوانين الطوارىء الانتدابية (لسنة ١٩٤٥) . على المواطنين العرب .
٦) تدمير مئات القرى والاماكن المقدسة لخلق وقائع وحقائق جديدة على الارض .
٧) تهجير مئات الألوف من الفلسطينيين قبل وبعد عام ١٩٤٨، قبل وبعد توقيــع اتفاقيــة الهدنه ١٩٤٩ .
٨) خرق اتفاقيات الهدنه الموقعة عام ١٩٤٩ .
٩) ممارسة الاضطهاد والتمييز السياسي والقومي والثقافي ضد العرب ، وتحويلهم قســراً الى أقلية وطوائف .
١٠) ارتكاب عشرات المجاوز والفظائع كمذابح دير ياسين١٩٤٨، وكفر قاسم ، والدوايمــة (١٩٤٨) وغيرها العشرات [29] .

وسنكتفي هنا بتسليط الضوء على قانون العودة وقانون الجنسية المشار إليهما أعلاه. فحسب نصوص قانون العودة لعام ١٩٥٠ ، فانه " يحق لكل يهودي (في العالم) المجــيء الى هذه البلاد (فلسطين) بصفة مهاجر عائد " [30] لمجرد حصوله على تأشــيرة دخــول . وحسب نصوص الجزء الاول من قانون الجنسية الاسرائيلي لسنة ١٩٥٢ ، فانه ينص علــى ان : "الجنسية الاسرائيلية تكتسب : بالعودة ، وبالاقامة في اسرائيل ، وبــالولادة وبــالتطبع

(الاكتساب) الذي عدل عام ١٩٦٨ ليصبح بالولادة والاقامة ، والاكتساب ، وبالمنح. ونص نفس القانون في مادة أخرى على مايلي :" كل مهاجر (يهودي) وفق قانون العودة لسنة ١٩٥٠ يصبح مواطناً اسرائيلياً" [31] .

إن الهجرة اليهودية الى فلسطين قبل عام ١٩٤٨ ، وبعده ، قد رفعت أعداد اليهود في فلسطين من حوالي ٦٠,٠٠٠ عام ١٩١٨ ، الى حوالي ٦٠٨,٠٠٠ يهودي عام ١٩٤٦ [32] من مجموع سكان فلسطين آنذاك البالغ ١,٩٧٢,٠٠٠ [33] وقد شكل عدد اليهود في فلسطين آنذاك نسبة ٨ر٣٠% من مجموع السكان العرب وكان اليهود يسيطرون آنذاك على ٦٦ر٥% من مجموع مساحة فلسطين البالغة حوالي ٢٧ الف كم٢ [34] .

ان الهجرة اليهودية الى فلسطين والتي توالت على مر العقود الماضية ، بشكل مكثف وخصوصاً في العقدين الأولين لقيام دولة اسرائيل قد رفعت أعداد اليهود في فلسطين بضعة ملايين ، بينما تحول المواطنون الفلسطينيون الى أقلية بلا هوية او جنسية معترف بها.

ان الاطار القانوني لهذه العملية المزدوجة (تحويل مهاجرين غرباء الى اكثرية تتمتع بكافة الامتيازات والحقوق ، ومنحهم الجنسية بصورة اتوماتيكية ، من جهة وحرمان اصحاب الارض الشرعيين من حقوقهم الاصلية فيها بعد تحويلهم الى أقلية بلا حقوق) ، قد تمثل في تطبيق رزمه من القوانين والاجراءات العشرة الواردة أعلاه وفي مقدمتها قانون العودة وقانون الجنسية الاسرائيلية. وقد قال هرتزل في كتابه الدولة اليهودية : " ان الاكثرية في البلاد هي التي تحدد من هو الغريب ". (ص ٤)

ومثلما شكل قانون العودة الاسرائيلي الاساس القانوني لتوسيع اطار الهجرة اليهودية الى فلسطين ليجعل من اليهود اغلبية السكان ، فان قانون الجنسية الاسرائيلية ، قد وسع من اطار عمليات واجراءات التمييز والاضطهاد المتخذة ضد الفلسطينيين الذين بقوا على ارضهم او على مقربة منها سواء من كان منهم في الاراضي التي خصصت للدولة العربية او للدولة العبرية بموجب قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧ .

جاء في منشورات العصبة الاسرائيلية للحقوق الانسانية والمدنية ، " لقد جعل قانون الجنسية الاسرائيلية وتعديلاته لسنة ١٩٦٨ ، من الصعب جداً على العرب الحصول على الجنسية الاسرائيلية ، وهكذا فان فئة يقدرون بعشرات الالاف من المقيمين العرب والذين هم بدون مواطنة، سيلتحق بنفس مصيرهم ابنائهم المولودين في دولة اسرائيل ، ليكونوا بلا جنسية " . " ان الحرمان من المواطنة يورث ، والعرب يولدون لابوين " بلا دولة

Stateless" برغم كونهم من الجيل الثاني او الثالث ، فانهم يبقون بلا دولة : فلا دولة Stateless في وطنهم" [35].

في دراسة له عن أنماط تهجير الفلسطينيين التي استخدمها الصهيونيون قبل واثناء وبعد حرب عام ١٩٤٨م يقول شريف كناعنة " ان النمط الذي برز في نهاية سنة ١٩٤٨ كان يتفق اكثر بكثير مع خطتي تقسيم اقترحتهما الوكالة اليهودية سنة ١٩٣٦ و ١٩٤٦ على التوالي ، منها مع خطة التقسيم سنة ١٩٤٧ الصادرة عن الامم المتحدة". ويضيف " فمن الناحية الزمانية ، يبدو ان القوات اليهودية كانت معنية اولا بتأمين المناطق الخاصة بالدولة اليهودية ، والمناطق المهمة جداً من الدولة الفلسطينية ، وهي الشريط المؤدي من تل ابيب الى القدس ، والشريط الذي يصل الجليل الشرقي وغور الاردن بالجليل الغربي والسهل الساحلي ، وقد تم احتلال جميع هذه الاجزاء قبل اوائل حزيران ١٩٤٨" ، اذ "تم الاستيلاء على حوالي ٥٥% من المناطق المخصصة للدولة الفلسطينية " وفي مرحلة لاحقة وتحديداً في النصف الاول من سنة ١٩٤٩ ، كانت عملية " تنظيف الحدود ، وخاصة المصرية واللبنانية من خلال طرد سكان القرى الحدودية " [36]

أن الخطة الصهيونية كانت تركز على تقويض الامكانية المادية والبشرية لقيام دولة عربية فلسطينية وفقاً لقرار التقسيم ، وذلك من خلال تدمير مئات القرى وخصوصاً الساحلية والحدودية ومن خلال احتلال الشريط الساحلي والشريط الحدودي المتاخم لكل من مصر ولبنان وسوريا ونهر الاردن ولمصادر المياه ، لما لها من أهمية استراتيجية (عسكرية وجغرافية ومائية وبشرية) ، وكذلك ايضاً من خلال اقتلاع الفلسطينيين من قراهم ومدنهم ومن ثم تجميعهم في جزيرة او جزر محاطة بالسيطرة العسكرية والاستيطانية اليهودية. وباختصار فقد فعلت الصهيونية كل ما شأنه الالتفاف على قراري ١٨١ و١٩٤ ، وحولت الفلسطينيين الذين بقوا على ارضهم التي فرضت عليها السيطرة السياسية الاسرائيلية ، حولتهم الى "مواطنين" ، غير مرغوب فيهم ، والى أقلية مضطهدة !

لقد صدر قانون العودة الاسرائيلي ليسهل عملية تهجير اليهود فقط دون غيرهم بأعداد غير محدودة الى " اسرائيل " . وفي المقابل حرم الفلسطينيون (من مسيحين ومسلمين) اصحاب البلاد الاصليين الذين هجروا قسراً من فلسطين اثناء حرب عام ١٩٤٨ ، وما بعدها، حرموا من العودة الى بيوتهم وممتلكاتهم بعد توقف اعمال العنف !

رفضت حكومة اسرائيل آنذاك ، اقتراحاً امريكياً بعودة مائتي الف لاجيء [37].

وتقدم الاسرائيليون في وقت لاحق باقتراح آخر ، تضمن اعادة مائة الف فلسطيني الى وطنهم

، كما تضمن الاقتراح توطين هؤلاء في مناطق تحددها الحكومة الاسرائيلية وفقاً لمقتضيات خططها للتنمية الاقتصادية . وهو الاقتراح الذي اعتبرته كل من الولايات المتحدة ولجنة التوفيق – فضلاً عن الدول العربية ، غير كاف [38] .وقد تراجعت الحكومة الاسرائيلية ذاتها عنه في وقت لاحق.

ومن الشروط الاخرى التي وضعها الاسرائيليون كان ما جاء على لسان بن غوريون، رئيس الحكومة الاسرائيلية آنذاك، من " انه لابد للاجئين من العيش بسلام مع جيرانهم " ، وأن "العودة الى الوطن تتوقف على تسوية نهائية " [39] . وقد اكد هذه الحقيقة جيمس ماكدونالد السفير الامريكي الى "اسرائيل" في حينه عندما قال :" ظلت السلطات الاسرائيلية مصممة على أن تبقى هذه المشكلة في قيد انتظار تسوية سلمية نهائية " [40]

وجاء في "رد الحكومة المؤقته لاسرائيل" على الاقتراح المتعلق بعودة اللاجئين العرب الى ديارهم ، والمقدم من وسيط الامم المتحدة الكونت برنادوت ، كما جاء في رسالة وزير خارجية الحكومة المؤقته (موشيه شاريت) الى وسيط الامم المتحدة المؤرخة في ١ آب / أغسطس ١٩٤٨ . " وليست الحكومة المؤقته ، للأسباب السياسية والاقتصادية والامنية المذكورة ، في وضع يسمح لها ، **ما دامت الحرب قائمة** (التشديد مضاف) ، باعادة العرب الذين فروا من ديارهم بأيه اعداد ذات شأن ..... ولسوف تطرح هذه المسألة على بساط البحث حين تغدو الدول العربية مستعدة لعقد معاهدة صلح مع اسرائيل ، فيوجد لها حل بناء بوصفها جزءاً من **التسوية العامة** (التشديد مضاف) ومع مراعاة مطالبتنا المعاكسة فيما بتعلق بالارواح والممتلكات اليهودية التي تعرضت للدمار ..... ستكون جميعها وثيقة الصلة بمسألة ما اذا كان سيسمح بالعودة للمقيمين العرب السابقين في اقليم اسرائيل ، والى اي حد ، وبأية شروط ، وان الحكومة المؤقته لمستعدة دائماً لمثل هذه التسوية السلمية الشاملة والدائمة، الا انها تعتقد انه ليس من الانصاف ان يطلب اليها ان تنفذ تدابير انفرادية متجهة للسلم بينما وطن الجانب الآخر نفسه على الحرب " [41] .

ونتيجة لهذه السياسة الاسرائيلية ، فانه لم يسمح الا لبضعة آلاف من الفلسطينيين بالعودة الى المناطق التي اصبحت تسيطر عليها " اسرائيل " ، فيما عرف ببرنامج "جمع شمل العائلات" . وهو البرنامج الذي يكتنفه الغموض والمزاجية وتنقصه الشفافية ، وهو مكرس لكبار السن والمرضى من الرجال والنساء دون الشباب . ولا يوجد مصادر اسرائيلية رسمية يمكن استقاء المعلومات منها بخصوص هذا البرنامج . و عموماً فانه بنتيجة السياسات والاجرءات الاسرائيلية التهويدية ، فانه تم حرمان عشرات الالوف من "اللاجئين الفلسطينيين"

داخل مناطق ١٩٤٨ اي التي تسيطر عليها "اسرائيل " من العودة الى منازلهم او اراضيهم ، كمثال اهالي قريتي اقرث وكفر برعم .

وهكذا تحول عشرات الالوف من الفلسطينيين الى لاجئين داخل فلسطين وخارجها حيث تم تجريدهم من ممتلكاتهم وأراضيهم، ومصادر رزقهم ، وكذلك تم تجريدهم من جنسيتهم الفلسطينية الاصيله، وقد اتخذت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة هذه الاجراءات وغيرها من اجراءات محسوبة للحيلولة دون تطبيق ما اقترحه قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الامم المتحدة رقم ١٨١، سواء في فيما يتعلق بالاراضي او بالانسان او بمسائل اساسية مثل مسألة الجنسية .

٣:٣:٣. اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين المبحوثين تجاه مسألة الجنسية :

لقد حرم الفلسطينيون ردحاً طويلا من الزمن من الاعتراف بجنسيتهم او من حصولهم على "جنسية" تحقق لهم الاحترام والكرامة . وكثيراً ما أخفى الفلسطينيون جنسيتهم في بلدان كثيرة من العالم بسبب الملاحقة الدائمة لحاملها واخضاعهم للتحقيق والمساءلة . وحتى قبل تسلم "السلطة الفلسطينية" مهامها في اجزاء من الوطن ، فان وثيقة السفر الفلسطينية التي حملها الفلسطينيون في قطاع غزة وسوريا ولبنان ومصر ، لم يكن معترف بها كجواز سفر حتى في الدول المضيفة التي اصدرتها ، وقد كانت سبباً دائماً في تعرض حاملها للمهانة . وباستثناء "الجنسية الفلسطينية " التي أعلنت بموجب قانون الجنسية الفلسطينية لعام ١٩٢٥ زمن الانتداب البريطاني ، والتي لم يتح الا للقلائل حملها ، فان صدور جواز السفر الفلسطيني مؤخراً ، والاعتراف بالجنسية الفلسطينية مجدداً، ولو على نطاق محدود حالياً ، قد أعاد للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، فقط، بعضاً من الاحساس بكرامتهم .

ان عدم اليقين من اي حل مطروح جعل من ظاهرة الحصول على اكثر من جنسية في اوساط الفلسطينيين وخصوصاً في الضفة الغربية ، ظاهرة ملموسة . ان قبول الفلسطينيين بحمل جواز سفر من هذه الدولة او تلك لم يكن قبولا منهم بالتخلي عن قوميتهم او هويتهم الوطنية ، وانما كان مقتصراً على كونه جوازاً للمرور والسفر ليس الا ، هذا اذا لم تحل قوانين تلك الدول بين الفلسطيني وحصوله على كامل حقوق المواطنة ، اصلاً .

لقد تمسك الفلسطينيون ومنذ عام ١٩٤٨ ، بهويتهم الوطنية ، بديلا عن كل الجنسيات وأضحت الفلسطينية هي هوية " الوطنية الفلسطينية " ، وعنوان الصمود والاصرار على الاهداف الوطنية الفلسطينية .

وأخيراً فان طرح مسألة عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وفقاً لقرار الامم المتحدة رقم ١٩٤، او ربما غيره، سيحتم طرح مسألة الجنسية والمواطنة ، وليس جواز السفر وحده ، للنقاش الجدي والمصيري .

لقد تبين من نتائج هذه الدراسة ان ٧ر٧% من المبحوثين يوافقون على حمل "الجنسية الاسرائيلية" اذا ما وافقت " اسرائيل " على تطبيق قرار ١٩٤ ، ورفض حملها ٤ر٢٩% ،.ووافق ٤ر٤١% من المبحوثين على قبول جنسية مزدوجة : فلسطينية–اسرائيلية، ووافق ٥ر٠% منهم على قبول جنسية مزدوجة : اردنية – اسرائيلية ، بينما فضل ٢١% من المبحوثين عدم ابداء رأيهم . ان هذه النتائج تدعو الى مزيد من التعمق في تحليل هذه المسألة، ودراستها بصورة تربط ما بين خيارات متعددة واكثر شمولاً، لكن الاتجاه العام الذي تحمله هذه النتائج يشير الى استعداد حوالي ٥٠% من المبحوثين لتحمل تبعات العودة، ولو ان غالبية هؤلاء العظمى كانت مع التمسك بجنسيتها (هويتها) الفلسطينية. كما تشير نسبة ٢١% الى النظرة الحذرة التي نظربها المبحوثون الى هذه المسألة الحساسة.

٤:٣:٣. خلاصة :

ان عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم التي هُجّروا منها قسراً عام ١٩٤٨ ، وما تلاه ، هي حق مشروع نصت عليه قرارات الامم المتحدة ، واكدته شرائع حقوق الانسان ، وما زالت – العودة – حلماً وأملاً تتناقله أجيال اللاجئين جيلاً بعد جيل . وربما كانت العودة الى الديار هي بمثابة الامل الوحيد الذي تبقى للاجئين .

ان الجنسية هي حق طبيعي للانسان ، وان كنا نعتقد بان تكون انسانية الانسان ، اي انسان، هي جنسية بني البشر جميعاً دون تمييز . ويمثل حمل الجنسية واكتسابها، في عالم اليوم، جواز المرور الضروري لنيل واكتساب الحقوق المختلفة ، في هذا العالم الذي تطغى عليه كثرة الحدود وكثرة الدول والقوميات .

ان حلم العودة ما زال يراود عقول اللاجئين الفلسطينيين ، ولأجله فان بعضهم على استعداد، على ما يبدو من نتائج هذه الدراسة، للتنازل عن بعض " الامتيازات القومية " "كالجنسية المفردة". ان "ارتفاع" نسبة من يؤيد حمل جنسية مزدوجة (فلسطينيه – اسرائيليه)

ربما كان دليلا على ان وعي اللاجئين بتفاصيل قرار ١٩٤ الاجرائية هو وعي عال، او انهم اصبحوا اكثر " واقعية " من حيث القبول بنوع من "التعايش المشترك" مع مسببي مأساتهم وفي وطنهم الأم – فلسطين ، أو كلا الامرين معاً .

وعلى ما يبدو فان هذا هو الثمن "الضروري " للعودة الى الوطن الذي يبدي بعض اللاجئين الاستعداد لدفعه، بعد تجرع مرارة التشرد وآلام اللجوء وفقدان الأهل والارض ، وللتخلص من تلك المشاعر والمنافي وفقدان الكرامة ، كما تمليه حالة توازن القوى الراهنة ، والسابقة، على ما يبدو.

أما الذين وافقوا على حمل الجنسية الاسرائيلية وحدها وهم ٧.٧% من المتحدثين فانهم قد يكونوا من اليائسين تماماً ، او ممن لا يرون من طريقه للعودة الى ممتلكاتهم وديارهم الا هذه الوسيلة . وقد تكون اسبابهم في ذلك نابعة من قساوة ظروف الحياة المعيشة في المخيمات وما عانوه من تشرد وبؤس فيها ، الامر الذي يدفعهم للبحث عن ملاذ يوفر لهم من الناحية القانونية بعض التأمينات والمكتسبات المعيشة التي حرموا منها لعدة عقود .

لقد أعلنت " اسرائيل " عن قبولها بقرار التقسيم لعام ١٩٤٧ ، وأعلنت انها على استعداد للتعاون مع الامم المتحدة لتنفيذه ، كما جاء في رسالة طلب العضوية للامم المتحدة المرسلة من قبل وزير خارجية الحكومة المؤقته لاسرائيل بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٥، نيابة عنها وعن " ممثلي المجلس الوطني للدولة اليهودية في فلسطين وعن ممثلي الحركة الصهيونية " [42] (هكذا).

وفي قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٤٩ الخاص بقبول اسرائيل لعضوية الامم المتحدة ذكر بتعهد الحكومة الاسرائيلية بقبول واحترام ميثاق الامم المتحدة بتنفيذ القرارين ١٨١ و١٩٤ [43] " كشرط " من شروط قبولها .

لقد اتبعت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة سياسة المماطلة وكسب الوقت في تعاملها مع مسألة اللاجئين الفلسطينيين في محاولة منها للتهرب من مسؤولياتها وتعهداتها امام الامم المتحدة والمجتمع الدولي .

وقد ربطت تلك الحكومات مسألة تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بقيام سلام وصلح بين الدول العربية و"اسرائيل" ، كشرط مسبق للبحث فيها ضمن سلسلة اخرى من الشروط .

اما وقد تم توقيع ثلاث معاهدات واتفاقيات سلام بين " اسرائيل " واثنتين من الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، فان المنطق يقضي بضرورة البدء بالبحث عن الآليات

العملية لحل مسألة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للاشتراطات الاسرائيلية السابقة الـذكر ذاتهـا ووفقا لمبادىء العدالة ولقرارات الشرعيه الدولية باعتبارها اكثر القرارات قبولا مـن قبـل المجتمع الدولي ، ومن جميع الاطراف رسمياً .

ان استعداد نسبة معقولة من بين اللاجئين الفلسطينيين لحمل جنسـية فلسـطينية – اسرائيلية مزدوجة ، لربما كان دليلاً على رغبتهم في العيش بسلام مع جيرانهم " كما نـص عليه قرار ١٩٤. اما عودتهم الى مناطق الدولة العربية التي حددها قرار التقسيم رقم (١٨١) لعام ١٩٤٧ فيجب الا تكون خاضعة للنقاش وانما هي مجرد استعادة لحق واضح لهـم فـي ارضهم.

اما فقدان اللاجئين للامل في المرحلة المقبلة في العودة كحل اكثر انصـافا ، فانـه سيكون بمثابة المسمار الاخير في نعش " سلام الشرق الاوسط " ، ودعـوة جديـدة لتجـدد وسيطرة الاحباط وخيبة الامل وهي دوافع ومسببات الانفجار .

ان المرحلة الراهنة والمرحلة المقبلة تستوجب زيادة تحرك المجتمع الدولي ، والامم المتحدة مع ضرورة مراقبة التطورات والتحرك المكثف اسـتجابة لمسـؤولياتها وانصـياعاً لميثاقها، واستعادة لمصداقيتها ، وانهاء لسياسة المماطلة وكسـب الوقـت التـي انتهجتهـا الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة حتى الآن .

٤:٣. الامل والقلق :

ان تجربة اللاجئين الفلسطينيين مع السياسة بوجه عام ، هي تجربة مريرة ، غلـب عليها طابع الشك وعدم الثقة ، وقلما وجد الباحث اي مبادرة سياسية جديدة لا تواجه بنـوع من التعبير عن الشك والتشاؤم ولعلها المرة الاولى في تاريخ الشعب الفلسطيني الذي يظهـر فيها مما يبدو على السطح ، ان هذا الشعب سيعطي للمبادرة السياسية الحالية فرصة ، انـه الامل في توقع حل مشرف وعادل . وفي اوساط اللاجئين الفلسطينيين تزداد مسـائل الشـك والامل ، التفاؤل والتشاؤم عمقاً وقوة . فاللاجئون يدركون اكثر من غيرهم بان حل قضيتهم لن يكون بالامر السهل او الوشيك غير انهم يعتقدون بأن الحل المتوقع هو الحل الذي يجلـب معه العدالة والنهاية لمأساتهم الطويلة وعلى هذا فهم يراقبون وينتظرون ، لقد لعبت وسـائل الاعلام المحلية والعالمية دوراً هائلاً في ذلك ، وفي الترويج للحل ، وللسلام ، بيد أن الحـل العادل والمشرف لن يكون أبداً حلاً اعلامياً فهذا الامر سرعان ما ينسى مع أول نفحة برد او فاجعة شتاء او مرض او فقدان عزيز ، في هذا المخيم البائس او ذاك وعندها تواجه الحقائق

الماثلة على الارض بقساوتها تفاؤل المتفائلين ، فتقلبه الـــى تشـــاؤم مثلمـــا تواجـــه تشـــاؤم المتشائمين الذين سيقولون بأنهم حذروا ..... وبالتالي فقد كسبوا الرهان .

١:٤:٣. مصادر قلق اللاجىء الفلسطيني :

أجاب ٣ر٩٨% من المبحوثين بأنهم " يشعرون بقلق تجاه المستقبل " وهذه النســـبة هي نسبة معبرة وهي أغنى من اي تعليق !

اما مصادر الشعور بالقلق فقد رتبها المبحوثون ، بالترتيب التالي (انظر الاستبيان ملحق رقم (٥) وبالنسب المجاورة :

أ- التخوف من فرض " حلول " معينة على اللاجئين لا يقبلون بها : ٦ر٣٣%

ب- نسيان العالم قضية اللاجئين بعد عقد اتفاقيات الصـــلح مـــع المنظمـــة والدول العربية. ٥ر٢٧%

جـــ- الخوف من التشرد من جديد : ٣ر١٦%

د- التخوف من عدم العودة : ٤ر١٣%

هـــ- عدم معرفة المكان الذي سيقيم فيه (اللاجىء) في المستقبل : ٥ر٤%

و- ‡* كل ما ذكر من (أ-هـــ) : ٧ر٤%

ويبدو ان سلبية تقييم المبحوثين لمستوى الاداء التفاوضي لـــ م.ت. ف ولمســـتوى خدمات وكالة الغوث ، كان من بين الأسباب الاخرى لقلق اللاجئين بشأن المستقبل : فقد رأى ٤ر٦٤% من المبحوثين بأن "أداء م.ت.ف التفاوضي بشأن قضية اللاجئين" ، هو " ضـــعيف جداً " و٢ر١% منهم رأوا فيه بانه "قوي جداً" ، وكذلك فقد راى ٣ر٤٣% من المبحوثين بان المفاوضين الفلسطينيين حول قضية اللاجئين ، "لا يمثلون مصالح وأهداف اللاجئين" ، فـــي حين رأى ٥ر١١% من المبحوثين فيهم "خير من يمثل مصالح واهداف اللاجئين" ، ذلـــك ان ٦ر٦٢% من المبحوثين جميعهم يرون بأن "مقياس النجاح للوفد المفـــاوض بشـــأن قضـــية اللاجئين هو تحقيق عودة جميع اللاجئين وتعويضهم عن خسائرهم المادية والمعنوية " ومـــن

*الخيار "و" لم يكن ضمن الخيارات الواردة اصلاً في استمارة البحث ، وانما اضافها بعض المبحوثين من عندهم

جهة اخرى فقد رأى ٤ر٥٢% من المبحوثين بان مستوى الخدمات التي تقدمها لهم وكالة الغوث الدولية (الاونروا) هو " ضعيف جداً" بينمارآه ٨ر٠% بانه " قوي جداً".

هذا وقد بين ٥ر٧٦% من المبحوثين بأنهم يقبلون بانهاء وكالة الغوث لعملها وخدماتها " بعد عودة اللاجئين الى مواطنهم الاصلية "

٣:٤:٢. توقع حل عادل لقضية اللاجئين :

لم يتوقع ٧ر٢٢% من المبحوثين ، حلا عادلاً لقضيتهم ، اما الباقون ٣ر٧٧% فانهم توقعوا حلاً عادلاً لقضية اللاجئين ، وفق الترتيب الزمني التالي :

٤ر٧١% لم يتوقعوا حلاً عادلاً قريباً وغيروا عن ذلك بقولهم " علمها عند ربي "

٣ر١% توقعوا حلاً عادلاً خلال الفترة الانتقالية (اي خلال السنوات الثلاث القادمة)

٨ر٠% توقعوا حلا عادلاً بحلول عام ٢٠٠٠م .

٨ر٣% توقعوا غير ذلك .

وكما هو واضح فان المتفائلين بالتوصل الى حل قريب ، هم القلة القليلة .

ان الذين ايدوا استخدام القوة كأفضل وسيلة لحل القضية الفلسطينية بما فيها قضية اللاجئين (٢ر٣٠%) والذين ايدوا استخدام القوة والتفاوض على اساس قراري مجلس الامن٢٤٢ ، ٣٣٨ في نفس الوقت (٦ر٢٨%) هم على ما يبدو الذين لا يتوقعون حلاً عادلاً لقضية اللاجئين ، او هم الذين يرون في القوة وسيله لاحقاق الحق وتحقيق الحل العادل.

٣:٤:٣. المشاركة في انتخابات المجلس (التشريعي) الفلسطيني :

جرت الانتخابات الفلسطينية "للمجلس التشريعي" بعيد توقيع اتفاق طابا بقليل وبعد اكثر من عام واحد على توقيع اتفاق اعلان المبادىء ، وقد جرت تلك الانتخابات والشارع الفلسطيني في ذروة نقاشه لمسألة تأثيرها على حقوقه الوطنية للشعب الفلسطيني ، وقبل ان يتم حسم ذلك النقاش، وبادرت فصائل سياسية فلسطينية من فصائل المعارضة الرئيسية مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحماس وغيرهما، الى الدعوة الى مقاطعة تلك الانتخابات، واكتفت بهذه الدعوة ولم تستخدم التهديد لاجهاضها، وشهدت مخيمات اللاجئين نقاشات متعددة لكنها ليست منهجية حول مدى تأثير مشاركته اللاجئين في تلك الانتخابات، غير انها لم تخرج بنتائج حاسمة او ملزمة ، بالرغم مما عبرت عنه من مخاوف ومحاذير . وهي هذا السياق

فقد عبر المشاركون في مؤتمر اللاجئين الفلسطيني الاول " الذي عقد في مخيم الفارعة بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٨ والذي نظمه اتحاد مراكز الشباب الاجتماعية في الضفة الغربية عن تمسكهم بقراري ١٨١ ، ١٩٤ الصادرين عن الامم المتحدة ، وعن رفضهم لمشاريع التوطين داخل او خارج الوطن كما رفضوا تصفية وكالة الغوث الدولية او انهائها لخدماتها قبل التوصل الى حل عادل لقضيتهم .

وفي فقرة تعبر عن قلق اللاجئين البالغ جاء في البيان الختامي للمؤتمر: " وامام حالة القلق المشروعة التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في هذه المرحلة السياسية الحرجة تجاه مستقبلهم السياسي ، فقد اكد المؤتمر بكافة توجهاته السياسية ان المرحلة القادمة تحتاج الى ضمانات وطنية تكفل للاجئين الفلسطينيين حقوقهم الوطنية المشروعة وتهدأ من قلقهم المشروع".

واضاف البيان الختامي " وبما ان انتخابات المجلس القادمة المزمع اجراؤها في الشهر القادم نقطة خلافية في اوساط شعبنا الفلسطيني بين مؤيد ومعارض ، وانطلاقا مما ساد المؤتمر من روح وحدوية ايجابية وانسجاماً مع هذه الروح العالية وحفاظاً على وحدة لاجئي شعبنا ، فلقد حفظ المؤتمر للمعارضة حقهم الديمقراطي ، كما حفظ للمؤيدين حقهم المماثل ، ولكن على قاعدة الاختيار لمن يتمسك بحقوق اللاجئين التاريخية والوطنية ويلتزم امام شعبه ونفسه بالدفاع الكامل عنها دون تنازل او تفريط" [44] .

وفي قطاع غزة عقدت ثمانية مؤتمرات للاجئين الفلسطينيين بتاريخ ١٩٩٦/٩/١٢م، جاء في وثيقة التوصيات الصادرة عن المؤتمر العام للاجئين في قطاع غزة : " في مواجهة القلق المشروع الذي يساور اللاجئين تجاه اوضاعهم ومستقبلهم السياسي مما يستدعي حشد جهود كافة المواطنين وتوحيدها دفاعاً عن القضية المركزية للشعب الفلسطيني ..." [45]

وكذلك عقد مؤتمر اللاجئين الفلسطيني القاطنين في جنوب الضفة الغربية ، في مدينة بيت لحم ، وخرج بتوصيات مشابهة لسابقيه .

ان هذه النصوص الحذرة تعبر عما كان في نفوس اللاجئين من قلق كبير تجاه مصيرهم .

وقال حوالي ٦٠% من المبحوثين بأنهم شاركوا في انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني التي جرت في كانون ثاني ١٩٩٦م.

وقد كانت اسباب المشاركة في تلك الانتخابات كما يلي :

٨ر٢٣% من المبحوثين اعتقدوا بانها "ستحرك قضية اللاجئين من وضعها الراهن".

٢٢% من المبحوثين اعتقدوا بأن "اللاجئون سينالون (جرائهـا) حقـوقهم فـي العـودة او التعويض".

٣ر٢٧% من المبحوثين اعتقدوا بانها فرصة "لفرض وجود ممثلين عن اللاجئين في اطـار المجلس التشريعي "لطرح قضايا اللاجئين.

٢ر٣% من المبحوثين يئسوا من أي بديل اخر.

(الباقي ٧ر٢٣% كانت له اسبابه المختلفة) أي ان اكثر من ثلثي المشاركين في هذه الانتخابات ، اعتقدوا بأنها ستحرك قضية اللاجئين وربما ستوفر لهـم الحـل الـذي ينتظرون بالعودة او التعويض .

٣:٤:٤. بدائل :

بيدو ان عوامل واسباب القلق المختلفة التي عبر عنها اللاجئون وخصوصـا خـلال العامين المنصرمين قد اوصلتهم الى الاقتناع بضرورة امتلاكهم لزمام امورهم بانفسهم .

فقد طالب المشاركون في اعمال اليوم الدراسي الذي عقد في حرم جامعـة النجـاح الوطنية بنابلس بتاريخ ١٩٩٥/٦/٢٢ تحت عنوان "اللاجئون الفلسطينيون وعملية السـلام"، وبتنظيم من "البرنامج الاكاديمي للهجرة القسرية" في الجامعة في البيان الختامي الذي حمل توصيات المؤتمر، طالبوا م . ت.ف بتفعيل جميع الاطر المختصة بقضية اللاجئين داخـل المنظمة وخارجها ودعمها ومساندتها وتأسيس اطار جماهيري وشعبي للتوعيـة ومتابعـة قضية اللاجئين على المستوى المحلي والعالمي [46]. ونشرت احدى الصـحف المحليـة : "تستمر اتصالات وجهود لتشكيل مجلس اللاجئين في الوطن والشتات ... وجرى الاسـبوع الماضي اجتماع للاجئين افضى الى تشكيل لجنة متابعته .." [47]

وفي البيان الختامي لمؤتمر اللاجئين الفلسطينيين الاول في الضفة الغربية جاء :

"الاشادة بمجهودات جميع الاطر وللجان الشعبية والجماهيريـة الخاصـة بأوسـاط اللاجئين الفلسطينيين ومطالبتها بالاندماج والتوحد في اطار واحد ودعوة كافة فصائل العمل الوطني والاسلامي بذل جهودها في هذا الاتجاه وكل ذلك من اجل توحيد صفوف اللاجئين الفلسطينيين من خلال عقد مؤتمرات مناطق الشمال والوسط والجنـوب، لافـراز هياكـل واليات عمل تعنى بشؤون اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربيـة والـدعوة الـى عقـد مؤتمرات جماهيرية في قطاع عزة والاردن وسوريا ولبنان وايجاد الية لتنسيق المواقف مع اللاجئين والاتصال بهم في كافة اماكن تجمعاتهم " [48].

وفي ختام انعقاد المؤتمر العام للاجئين في غزة جاء في التوصيات " عقد مؤتمر سنوي للاجئين... ومد مؤتمرات اللاجئين ولجان المخيمات الى كافة تجمعات اللاجئين داخل الوطن وفي الشتات " [49]. هذا وأيد ٨ر٧٧% من المبحوثين فكرة "انشاء اطار خاص باللاجئين الفلسطينيين يتولى زمام امورهم".

اما طبيعة هذا الاطار المقترح فقد طالب ٨ر٣٥% من المتحدثين بأن يكون جبهويا وممثلا لعدة ألوان من الطيف السياسي الفلسطيني، مقابل ٩% طالبوا بان يكون الاطار المقترح "اطارا سياسيا من لون واحد".

ومقابل ذلك كله فقد طالب ٣٠% تقريبا بان يكون اطارا تنظيميا اداريا والباقون رأوا غير ذلك كله.

اما طبيعة عمل هذا الاطار المقترح فقد رآها ٣ر٢٤% من المبحوثين بأن تنصب او تتمحور في "الضغط على مختلف الاطراف المعنية بقضية وحقوق اللاجئين" ورأى ٧ر٢٥% بان تتمحور طبيعة عمل الاطار المقترح في "الضغط على مختلف الاطراف المعنية والتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية".

ورأى ٦ر١٧% من المبحوثين في ان يجمع الاطار في علمه كل الخيارات المطروحة أي ان يجمع بين الضغط على مختلف الاطراف والتنسيق مع م. ت. ف والتنسيق مع المعنين لفرز اعضاء الوفد المفاوض الخاص بمتابعة قضيةاللاجئين .

ورأى ٩ر٩% بان تتمحور طبيعة عمل الاطار المقترح للاجئين على "التنسيق مع المعنيين لفرز اعضاء الوفد المفاوض الخاص بمتابعة قضية اللاجئين" وفضل ٥ر٢٢% خيارات اخرى او عدم ابداء رأيهم.

٣:٤:٥. خلاصة :

ان الشعور بالقلق اخذ بالتزايد في اوساط اللاجئين الفلسطينيين، وان مصادر كثيرة ملخصها تنكر العالم لحقوقهم والقفز من فوقها. على المستوى المحلي فان "عدم الثقة" باعضاء الوفد المفاوض الخاص باللاجئين او بادائه او حتى "باداء م. ت.ف فيما يتعلق بقضية اللاجئين" كان على ما يبدو من اسباب هذا القلق ، ويضاف اليه عدم الثقة بالاونروا او بمستوى خدماتها . ان الاحباط وخيبة الامل من العالم هما من اسباب عودة دوامة العنف من جديد.

ان اللاجئون الفلسطينيون وهم يعطون الامل فرصة اخرى ولربما كانت الاخيرة. فانهم بدأوا يتلمسون طريقا آخر، وبدأوا في البحث والتفكير عن بدائل جديدة تعيد لهم زمام امور قضيتهم بأيديهم واخيرا فانه وفقا لاحدى استطلاعات الرأي الذي اجراها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، فقد تبين ان ٥ر٤٧% من المبحوثين (من عينة بحجم ١٢٨٣ منزلا في الضفة الغربية وقطاع غزة) لا يعتقدون بامكانية التوصل الى حلول مقبولة خلال مفاوضات الوضع النهائي حول القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات الاسرائيلية علما بان هذا الاستطلاع قد اجري بعيد الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة . (50)

٤: الخلاصة

ان الحق – أي حق – لا يسقط بالتقادم . وعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وممتلكاتهم وأرضهم هو حق طبيعي، مثله مثل سائر الحقوق الأساسية الاخرى للانسان، انه كالحق في الحياة تماما، بل انه كاستعادة الروح بالنسبة لهم. ان اقتلاع حوالي ٨٠٠ الف فلسطيني من أرضهم عام ١٩٤٨، والاستيلاء على كل ممتلكاتهم بيوتا ومزارع وبساتين وعقارات وحوانيت وحضارة وتجريدهم منها، وتحويلهم من ملاك الى متسولين، ومن اسياد الى عبيد ومن أحرار الى مستبعدين ومحكومين، ومن أدميين يعيشون بارادتهم الى اشباح مسلوبي الارادة، منهكي القوى، يتملكهم الخوف والمرض والجوع والتشرد، كان وبكل المقاييس تجربة مجردة من كل معاني الانسانية، وهي بمعنى من المعاني، كانت عملية ابادة منهجية لشعب كامل نفذت على ايدي غرباء تسللوا الى أرضهم تسللا ضعيفا في بداية الأمر بدعوى نشدان الملاذ الآمن، سرعان ما تطور الى الادعاء بأحقية امتلاك الأرضي وبأسبقيتة، المدعومة بوعد الهي .

ان كل ما رآه الفلسطينيون على الارض هو وعد بلفور ومقدماته ونتائجه. وتحول "ضحايا النازية" الى عتاه حرب اشد بأسا.

ولم يحدث ان بدأ الصراع الفلسطيني –الصهيوني، كصراع نظري او عقائدي او قانوني مثلا، وانما بدأ اول ما بدأ بالصراع على الارض وضد انسانها وكصراع مسلح بالبنادق. ولهذا لم يكن أمام الفلسطيني ومن البداية من فرصة سوى محاولته للدفاع عن أرضه ونفسه وبكلمة للدفاع عن وجوده، ازاء خطر داهم بهدد وجوده من أساسه. فالحقيقة التاريخية الموضوعية الدامغة والثابتة هي ان الفلسطيني لم يذهب الى اوروبا مثلا ليجلب المستوطنون اليهود اليه، كما انه لم يشارك في اضطهادهم هناك، وانما على العكس تسامح في البداية مع قدومهم الى وطنه ، ولكنه بدأ يستشعر وبسرعة خطورة موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين، وحاول ايقافها بأساليب سياسية غير عنيفة. "ان اليهود الذين جاؤوا الى البلاد العربية والاسلامية الاخرى او من كان متواجدا فيها كانوا هم الوحيدون من يهود العالم الذين لم يمسسهم أي اذى او تمييز ..." [51]

غير ان الحركة الصهوينة التي نحجت بالتسلل ، بدأت تطبق منذ يومها الاول استراتيجية يمكن وصفها بالقضم والهضم والتقدم لقضم جديد وهكذا، حتى يخلق امر واقع

جديد تنطلق منه لتوسع اخر وهكذا .. وقد كانت هذه الاستراتيجية تنفذ على حساب الارض الفلسطينية وانسانها .

لقد كان نتيجة هذه الاستراتيجية الصهيونية التي اعتمدت العنف اساسا (كارتكاب عشرات المذابح والتي كان اكثرها فظاعة وبشاعة مذبحة دير ياسين عام١٩٤٨)، وسقوط الوف القتلى والجرحى، وتشرد مئات الالوف من الفلسطينية اصبحوا فيما بعد لاجئين ، بلا حماية . ان المسؤولية الاسرائيلية في نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي مسؤولية مثبتة، ولن تستطيع الادعاءات الاسرائيلية الدعائية المختلفة، الغاءها او التغيير من حقائق الامور. ولعل ما شهدناه في الأشهر الاخيرة من اعمال عدوانية في جنوب لبنان، ما يشبه الى حد بعيد ما حدث عام ١٩٤٨وما يفسره. فسعيا وراء تحقيق هدف سياسي محدد، لم تكتف الحكومة الاسرائيلية بتحريك جيشها لضرب مواقع مدنية وغير عسكرية محددة، وانما أرادت ان تزيد من اعباء الحكومة اللبنانية لاعتبارات عدة. ولتحقيق ذلك، فقد قامت القوات الاسرائيلية بارتكاب **مجزرة قانا** في شهر نيسان /ابريل ١٩٩٦، حيث راح ضحيتها اكثر من ١٠٣ شهيد من المدنيين اللبنانيين العزل غالبيتهم من الاطفال والنساء والشيوخ فضلا عن مئات الجرحى المتضررين. ونتيجة لهذه المجزرة الفظيعة فقد رحل اكثر من ٤٠٠ الف لبناني جنوبي مدن وقرى الجنوب متوجهين نحو الشمال ، وهو ما كان الاسرائيليون يريدونه.

لقد ذكرت مجزرة قانا، الفلسطينيين بما حدث لهم من مذابح مشابهة عام١٩٤٨، أي قبل ٤٨ عاما ! وقد أثبت اكثر من كاتب مثل دون بيرتز وأرسكين شايلدرز وجورج كيرك وغيرهم المسؤولية الاسرائيلية الكاملة عن نشوء مسألة اللاجئين الفلسطينيين، ودحضوا كافة المزاعم الاسرائيلية ايضا، وذلك كما جاء في عدة دراسات. [52] ان لسان حال اللاجئين الفلسطينيين الذي يمكن قراءته في مختلف المراحل والمواقع والظروف والذي عبر عنه احد المبحوثين في هذه الدراسة، هو كمن يقول "نحن ظلمنا، لقد كنا عزل ومجردين من السلاح، بينما كانوا هم (اليهود) مدججين بالسلاح وتؤيدهم كل الدول الاستعمارية في ذلك الوقت، ولم يكن امامنا من خيار بعد حدوث مذبحة دير ياسين، سوى انقاذ ارواح اطفالنا ونسائنا او مواجهة نفس مصير دير ياسين. نحن لم نبع اراضينا لهم (لليهود)، ولم نستسلم لهم ولم نعقد اتفاقا معهم باهدائهم اراضينا وبيوتنا، ان ما حدث هو اننا حاولنا تفادي المزيد من المجازر ، ولم نكن نعتقد بان المسألة ستطول الى هذا الحد.. وقسما لو كنا نعرف ان مصيرنا سيكون هو العيش بالخيم وفي المخيمات، لفضلنا البقاء والموت في بيوتنا وعلى ارضنا هناك ! فكلا المصيرين هو واحد .. انه الموت، واحد بطيء والاخر سريع. اننا ما زلنا نحتفظ بكواشين

ارضنا، وبحقنا فيها الذي هو اهم من أي كوشان اوشهادة ملكية.. ان الصراع اليوم هو صراع قومي وديني.. ولا بد ان يأتي اليوم الذي يعود فيه ابني او ابنه الى البيت الذي بنيته والبيارة التي زرعتها بيداي. الصليبيين مكثوا في بلادنا اكثر من مائتي عام ولكنهم هزموا في نهاية الأمر بفضل ارادة الله والشعب وما فيه حق يضيع ووراءه مطالب" [53].

تكاد هذه الكلمات تلخص اتجاهات الغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين .

ان العودة الى البيت والارض بالنسبة للاجيء الفلسطيني هي الامل والحلم وتتحول مع مرور الوقت الى ما هو اكثر من حق يجب ان يتحقق، بل وتتعداه لتصبح فلسفة عميقة الجذور في نفوس اللاجئين الفلسطينيين تزداد عمقاً يوماً بعد يوم بحكم ما يعنيه نفيها من نفي للهوية والوجود، وبالتالي الشك في وادانة أي بديل لها. وقد عبر رشيد الخالدي عن ذلك بصورة رائعة حين قال " بابسط الكلمات يرى الفلسطينيون انه اذا ما تم الاعتراف مبدئياً بان لهم حقاً شرعياً في فلسطين، بصورة منطقية فكيف يمكن حرمانهم من العودة اليها؟ وذا ما تم انكار حقهم في العودة فما هو السبب؟ .. ومسالة كهذه يمكن فهمها بالقياس، فالزعم الصهيوني على نفس الارض تم النظر اليه بصورة تاريخية وبنفس المنطق من قبل الاسرائيليين ومؤيديهم..." [54]

ان نتائج هذه الدراسة تؤكد ذلك ايضا وهي تؤكد الكثير من فرضيات الدراسة والتي ملخصها ان موافقة الفلسطينيين – ومنهم اللاجئين على المشاركة في الحلول المطروحة انما تنبع من قناعتهم بانها ستفضي الى استعادتهم لحقوقهم المسلوبة بهذا الشكل او ذاك عاجلا ام اجلا لقد اكد المبحوثون حقهم في العودة الى ديارهم وحقهم في التعويض (المادي والمعنوي) عن سنوات استغلال ارضهم وممتلكاتهم من قبل المستوطنين اليهود .

ورفض المبحوثون التوطين كوسيلة لحل قضيتهم، مثلما رفضه اسلافهم في الماضي. واللاجئون – كما تبين من خلال عينة البحث – بدأوا يضيقون ذرعا بالامم المتحدة، وباداء وفد المفاوضات الفلسطيني الخاص باللاجئين، وأداء وكالة الغوث، وحتى باداء م . ت. ف التفاوضي بشأن قضية اللاجئين. وقد بينوا انهم بدأوا بالميل اكثر نحو استخدام القوة. ولكنهم في الوقت نفسه مع كل وسيلة اخرى تؤمن لهم استعادة حقوقهم وفي مقدمتها حقهم في العودة الى ديارهم غير القابل للتصرف او الجدال. والذي من اجل تحقيقه، فان بعضهم يبدي الاستعداد لحمل جنسية مزدوجة (اسرائيلية – فلسطينية).

انهم يضغون اتفاق اوسلو تحت الاختبار وربما تحت اختبار الفرصة الاخيرة.. وانهم ان شاركوا في انتخابات المجلس (التشريعي) الفلسطيني فلأنهم يعتقدون بانها ستؤدي بشكل ما الى استعادة حقوقهم المسلوبة (والتي في مقدمتها دائما حقهم في العودة).

ان الامل الذي يعقده اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات الضفة الغربية على بعض المتغيرات السياسية، هو الكابح الوحيد على ما يبدو، لا نبعاث وانفلات موجة التشاؤم والقلق الكامنة في النفوس على اشدها. انهم يعطون هذا الأمل فرصته الاخيرة.. ولكنهم يفكرون ببدائل اخرى.. لقد تبين في اكثر من جانب من جوانب هذه الدراسة ان الحاجة لاجراء مسوحات اكثر تفصيلا واكثر عمقا، ما زالت قائمة، وربما ازدادت الحاجة اليها في المستقبل القريب.

لم تكشف نتائج هذه الدراسة عن ارتباطات ذات قيمة او مغزى سياسي ، بين مجموعة من العوامل والمتغيرات. كالعلاقة بين المهنة ومستوى التعليم والموقف السياسي، او الجنس والموقف السياسي، او طبيعة المخيم الجغرافية والموقف السياسي .. الخ وربما كان هذا بسبب طغيان "الحق العام" الذين يشترك كافة اللاجئون في المطالبة به الا وهو حق العودة كاشتراكهم في قصة الظلم ورحلة القهر والمعاناة .. وهو ما وحدهم سياسيا ومطلبيا اكثر مما ابرز فروقاتهم الفردية او اختلافهم في مواقفهم .. وقد يحتاج المرء علىاي حال اجراء دراسات تفصيلية اخرى تركز على مثل هذه الجوانب والعلائق .

في الماضي بذلت محاولات لحلول اقتصادية او فنية لمشكلة اللاجئين وكلها فشلت بسبب تصدي اللاجئين لها. واليوم مع استمرار الاعتراف باستمرار وجود مشلكة اللاجئين كمأساة سياسية– انسانية حادة، فان المنطق يدعو الى التعامل معها بكيفية اكثر انصافا واكثر ايجابية بدلا من سلبية التنكر لها او الاعتراف بوجودها! .

لقد الغت الأمم المتحدة وبضغط امريكي كبير قرارها رقم ٣٣٧٩ لسنة ١٩٧٥ والذي كان قد ساوى بين الصهيونية والعنصرية واشكال التمييز العنصري، ولكنها لم تعمل على الغاء قانون العودة الاسرائيلي وقانون الجنسية الاسرائيلي العنصريين كما لاحظنا ، او بتغييرهما . ان من شأن الغاء هذه القوانين وغيرها من قوانين اسرائيلية ذات طابع عنصري، ان يساهم في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حين يتسنى لهم بآلية ميسرة العودة الى ديارهم التي شردوا منها بالقوة والظلم، وذلك تحقيقاً للقرارين الدوليين رقمي ١٨١ لسنة ١٩٤٧ و ١٩٤ لسنة ١٩٤٨. لقد طالب الاسرائيليون في الماضي تأجيل البحث في مسألة اللاجئين،

ريثما يتم تحقيق تسوية شاملة مع الدول العربية .. وقد ايد الاوربيون والامريكيون هذه المواقف على ما يبدو ، طيلة العقود الماضية .

لقد آن الآوان ان توضع الوعود على المحك العملي، ليتم تحديد ما اذا كان المقصود هو المماطلة وكسب الوقت ، وربما كان على تلك الدول ان تمارس ضغوطا معينة، لتحقيق التوازن في مواقفها ، وربما لتعديل الهدف التاريخي الذي لحق بالفلسطينيين طوال الفترة الماضية. وعندها ربما نجح اختبار العدل في معادلة صراع الامن والسلام في الشرق الاوسط.

وأخيرا ربما كان حل الدولة الديمقراطية في فلسطين بحدودها الانتدابية هو الحل الحضاري العصري وغير العنصري، الامثل للصراع في هذه البقعة من العالم، لتكون دولة عصرية بلا قوانين عنصرية.

المراجع

(١) ثيودور هيرتسل، الدولة اليهودية، (بلا مترجم)، (بلا دار نشر)، --19، ص ٢٢.

(٢) المصدر السابق، ص ١٢.

(٣) للمزيد حول هذا الموضوع راجع مثلاً:

Sayigh, Rosemary , **Palestinians From Peasants to Revolutionaries**, Zed Book Ltd, London, 1979.

(٤) أنظر خليل حسين، **المفاوضات العربية – الاسرائيلية (وقائع ووثـائق)**، القسـم الاول (اليوميات والوقائع)، بيسان للنشر والاعلام والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣.

(٥) انظر سليم تماري، الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لاعادة دمـج اللاجئـين، (الموجزات ١٦)، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، تموز ١٩٩٥.

(٦) وحدة المسوح واستطلاعات الرأي العام، نتائج استطلاع الرأي العام الفلسـطيني (رقـم ١٢) مركز البحوث والدراسات الفلسطينية – نابلس ، ١٩٩٤/١٠/١، ص ٨.

(٧) انظر مثلا، صحيفة "**البلاد**"، فلسطين – رام الله، تاريخ ١٩٩٧/٣/٦، ص ٥.

(٨) وحدة المسوح واستطلاعات الرأي، نتائج استطلاع للرأي العـام الفلسـطيني (الضـفة الغربية وقطاع غـزة) ١٣–١٥ تشـرين اول ١٩٩٥، مركـز البحـوث والدراسـات الفلسطينية، نابلس ، ١٩٩٥، ص ٤.

(٩) منير الهور وطارق الموسى، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ ١٩٤٧–١٩٨٢** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ودار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣، ص ص ٣٤–٣٥.

(١٠) محمد شديد، **الولايات المتحدة والفلسطينيون بـين الاسـتيعاب والتطبيـق**، جمعيـة الدراسات العربية، القدس ١٩٨٥، ص ٩٩.

(١١) المصدر السابق، ص ٩٧.

(١٢) المصدر نفسه .

(١٣) المصدر السابق، ص ٩٨.

(١٤) منير الهور وطارق الموسى، مصدر سابق.

(١٥) المصدر السابق، ص ١١٤.

(١٦) المصدر نفسه ، ص ١٨٩ .

(١٧) م. ت. ف، **وثائق فلسطينية**، م . ت . ف، دائرة الثقافة، ١٩٨٧، ص ٣٢٧.

(١٨) المصدر السابق، ص ٣٣٣.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٣٢.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٣٤.

(٢١) محمد شديد ، مصدر سابق، ص ١١٥-١١٦.

(٢٢) ناجح جرار، تقرير احصائي حول الظروف المعيشية والسياسية في مخيمات الضفة الغربية، مجلة السياسة الفلسطينية، السنة الثالثة، العدد ١١ ، صيف ١٩٩٦، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ص ١٥٢.

(٢٣) مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، الانتخابات الفلسطينية والمشاركة النسائية ومواضيع اخرى)، نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني، ١٩/٤/١٩٩٤، نابلس ص ١٦.

(يشار الى ان نسبة سكان المخيمات من اجمالي حجم العينة المختارة لهذا الاستطلاع بلغت ٨ر١٨%، والتي شملت ٩ مخيمات من قطاع غزة، وعدد غير معروف من مخيمات الضفة الغربية) .

(٢٤) ناجح جرار، المصدر السابق.

(٢٥) وحدة البحوث المسحية، نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني – استطلاع رقم ٢٣ مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ١٩٩٦، ص ٨.

(٢٦) المصدر السابق، ص ٣.

(٢٧) انظر ملحق رقم (١).

(٢٨) انظر ملحق رقم (٢).

(٢٩) انظر نور الدين مصالحه، **طرد الفلسطينيين (مفهوم الترانسفير) في الفكر والتخطيط الصهيونيين ١٨٨٢-١٩٤٩** ، مؤسسة الدراست الفلسطينية في بيروت، ١٩٩٢، لمزيد من التفاصيل

(٣٠) انظر ملحق رقم (٣).

(31) Israel's Nationality law, 5712-1952 (with its 1958 and 1958 amendments) as in
Davis, Uri and Mezvinsrry, Norton (ed's) . **Documents from Israel 1967-1975** (Readings for a critique of Ziomism). Ithaca press, London, 1975, P. 80 .

(32) Cattan, Henry. **Palestine and International Law.**
Longman, London, 1973, p. 19, *as cited in Appendix I to report of subcommitte I*, Official Records of the 2nd session

of the General Assembly, *Ad Hoc Committe on the Palestine Question, P. 2.*

(33) *Ibid*, P.88.

(34) *Ibid*.

(35) Davis, Uri and Mezvinsrry, Norton (ed's), *op. cit*. PP. 88-89.

(٣٦) شريف كناعنه ، انماط تهجير الفلسطينيين في ١٩٤٨ ، مجلة قضايا، العدد الثامن ، آب – اوغسطس ، ١٩٩١، ص ص ٤٦-٤٨.

(٣٧) محمد شديد ، مصدر سابق ، ص ٩٦.

(٣٨) المصدر السابق، ص ٩٨.

(٣٩) المصدر السابق ، ص ٩٦.

(٤٠) المصدر السابق ، ص ٩٢.

(٤١) مركز المعلومات البديلة، **اللاجئون الفلسطينيون**، دار الينابيع، عمان، ١٩٩٦، ملحق رقم ٢ ، ص ٥٠.

(42) *See* Cattan, Henry, *op. cit*. *Appendix* V, P. 279.

(43) *Ibid, Appendix* VII, P. 282-283.

(٤٤) صحيفة "**القدس**" المقدسية، ١٠/١٢/١٩٩٥، ص٤ .

(٤٥) صحيفة "**البلاد**"، ١٢،١٣/٩/١٩٩٦، فلسطين– رام الله ، ص ١٤.

(٤٦) انظر توصيات اليوم الدراسي "اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام"، ملحق رقم (٤).

(٤٧) صحيفة "**نابلس**"، نابلس، العدد (١٦٠) ، تاريخ ٢٤/١١/١٩٩٥، ص ١ .

(٤٨) صحيفة "**القدس**" المقدسية، مصدر سابق.

(٤٩) صحيفة "**البلاد**" ، مصدر سابق .

(٥٠) وحدة البحوث المسحية، مصدر سابق ، ص ٦.

(٥١) انظر ، عدنان ادريس (سكرتير اللجنة التحضيرية لمجلس اللاجئين)، اللاجئون الفلسطينيون : العبرو المصير (بمناسبة مرور ٤٨ عاما على نكبة عام ١٩٤٨)، صحيفة "**القدس** "المقدسية، التاريخ ١٨/٦/١٩٩٦ ، ص ١٢.

(٥٢) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر على سبيل المثال:

Cattan, Henry, *op. cit*. And, Khalid, Walid. "What Made Palestinian Leave?", Middle East Forum, July 1959.

(٥٣) من تعليقات احد افراد عينة البحث.

(54) Khalidi, Rashid I. Observations on the right of return. Journal of Palestine Studies, **21.2,** PP. 29-40.

ملحق رقم (١)

(قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر عام ١٩٤٨)

المصدر : د. حسين خليل ، المفاوضات العربية – الاسرائيلية (وقائع ووثائق)، بيسان للنشر، بيروت : ١٩٩٣.

ملحق رقم (٣)

(قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧)

المصدر : د. حسين خليل ،المفاوضات العربية – الاسرائيلية (وقائع ووثائق)، بيسان للنشر، بيروت : ١٩٩٣.

ملحق رقم (٣)

(قانون الجنسية الاسرائيلي لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته لسنة ١٩٦٨)

المصدر :

Uri Davis & Mezvinsky Norton. Documents from Israel (1967-1973) . Ithaca Press : London, 1975.

ملحق رقم (٤)

(توصيات اليوم الدراسي "اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام")

المصدر :مركز دراسات الهجرة القسرية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس .

ملحق رقم (٥)

(استبانة البحث)